FRIEDRICH NAUMANN STIFTUNG Für die Freiheit.
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تحديد الأسباب التي تزيد من ضغط الهجرة السورية في الأردن على السكان المحليين واللاجئين وصياغة حلول للحد من هذه الأسباب

تمّ إعداد هذه الورقة العلمية ضمن مشروع بحثي نفذه مركز اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية – جامعة اليرموك بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ناومان للحرية.

يعكس المشروع آراء المؤلفين وليس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة فريدريش ناومان للحرية.

المؤلفين:

أ.د. ريم الخاروف

أ.د. وليد العريض

د. آيه عكاوي

”

تم اعداد هذه الدراسة من قبل مركز اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية –جامعة اليرموك بدعم من مؤسسة فريدريش ناومان للحرية .بتمويل من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي و التنمية (BMZ)، و هي ليست مسؤولة عن محتوى المنشور. تقع محتويات هذا المنشورتحت مسؤولية مركز اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية–جامعة اليرموك .ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر مؤسسة فريدرش ناومان من أجل الحرية.

“

الفصل الأول

التمهيد

بعد 11 عامًا من الحرب الأهلية في سوريا، لا تزال أزمة اللاجئين السوريين أكبر أزمة لاجئين ونزوح في العالم منذ بداية القرن الواحد والعشرين. فمنذ اندلاع الصراع في سوريا في عام 2011، أجبر أكثر من 6.8 مليون سوري على الفرار من بلادهم[1] ولا يزال 6.9 مليون شخص آخر نازحين داخليًا، والغالبية العظمى -حوالي 5.2 مليون لاجئ- وجدوا ملاذًا في البلدان المجاورة، لاسيما في تركيا ولبنان والأردن. أما في أوروبا، تعد ألمانيا أكبر دولة مضيفة غير مجاورة، يتواجد فيها أكثر من 620 ألف لاجئ سوري.[2]

وبحسب تقرير المفوضية (2022) فإن حوالي 92% من اللاجئين الذين فروا إلى البلدان المجاورة يعيشون في المناطق الريفية والحضرية، ويعيش حوالي 5% فقط في مخيمات اللاجئين. ومع ذلك فإن العيش خارج مخيمات اللاجئين لا يعني بالضرورة النجاح أو الاستقرار، إذ يعيش أكثر من 70% من اللاجئين السوريين في فقر ملحوظ، مع محدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية أو التعليم أو فرص العمل، واحتمالات قليلة للعودة إلى ديارهم[3].

يواجه اللاجئون العداء المتزايد من الدول المجاورة لسوريا. فمثلًا في لبنان، شكّل وجود اللاجئين السوريين تحديًا كبيرًا بين المجتمع المضيف واللاجئين بسبب الوضع الاقتصادي المتدهور في لبنان ما أدى إلى ظهور التعصب وتصاعد العنف والتوتر والتمييز والعنصرية بالإضافة لتعرضهم لهجمات عنيفة وسوء المعاملة والاستغلال[4]. أما في أوروبا، فإن تصلب الحدود عبر أوروبا، وعدم السماح لهم بالهجرة، وتبني الدول الأوروبية سياسة عدم استقبال اللاجئين، أدى الى أن السوريين أصبحوا عالقين أينما وجدوا لأن العودة إلى سوريا لا تزال مستحيلة[5].

تسلط أزمة هجرة اللاجئين إلى المجتمعات المضيفة العربية والأوروبية الضوء على استمرار هذه الأزمة والضغط الذي تسبّبه أزمة اللجوء على قطاعات مختلفة أهمها المياه والطاقة والقطاعات الخدمية مثل التعليم والصحة وقطاع التوظيف. وعلى صعيد آخر، أدت جائحة كوفيد- 19 وآثارها على الاقتصادات الإقليمية إلى تفاقم هذه الضغوط[6].

لا يزال اللاجئون السوريون عالقين بين المطرقة والسندان -غير قادرين على العودة إلى ديارهم ويواجهون ظروفًا متدهورة في المجتمعات المضيفة لهم-. وغالبًا ما تتحمل المجتمعات المضيفة ضغوطًا إنسانية صعبة مماثلة للاجئين السوريين كما هو الحال في لبنان والأردن.[7]

وبحسب دراسة بعنوان "الاحتياجات العالمية المتوقعة لإعادة التوطين" (2022)، تقدر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن أكثر من 610.000 اللاجئين السوريين يحتاجون إلى إعادة التوطين على مستوى العالم[8]. ويمثل اللاجئون السوريون 42٪ من إجمالي احتياجات اللاجئين للتوطين على مستوى العالم، مقارنة ب 41٪ في عام 2021[9] .

إن وجود نوعٍ من الاندماج في البلدان المضيفة يوفر المسار الوحيد للأمن والحياة الكريمة للغالبية العظمى من اللاجئين السوريين في المنطقة في المستقبل المنظور، ويمكن لمثل هذا النهج أن يشير إلى نهاية الأزمة، ولكن يجب أن يقترن بزيادة كبيرة في إعادة التوطين في الدول الغربية. ولتحقيق هذه الغاية يجب

[1] تبعا لتقارير الأخبار والدراسات المنشورة فإن أحد أهم أسباب إجبار اللاجئين السوريين على مغادرة سوريا هو العنف الذي واجهه السوريون من النظام ومن داعش. وبالإضافة الى ذلك، عانى السوريون من الفقر والضغوط الاقتصادية بسبب سيطرة داعش على النفط والكهرباء. يمكنكم الرجوع الى
اللاجئون السوريون.. الأسباب والتداعيات ((algabas.com
https://www.worldvision.org/refugees-news-stories/syrian-refugee-crisis-facts

[2] "شرح أزمة اللاجئين السوريين" – تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. 8-7-2022
Syria Refugee Crisis Explained (unrefugees.org)

[3] المرجع السابق
Syria Refugee Crisis Explained (unrefugees.org)

[4] "فهم التسامح وعدم التسامح بين المجتمع المضيف واللاجئين السوريين في لبنان." (خيرالدين, سواريس, ورودريجوس, 2021). مجلة دراسات اللاجئين, المجلد 34, العدد 1, 2021.
https://doi.org/10.1093/jrs/feaa056
Understanding (in)tolerance between Hosts and Refugees in Lebanon | Journal of Refugee Studies | Oxford Academic (oup.com)

[5] "التوترات الأخيرة تسلط الضوء على أزمة اللاجئين السوريين المستمرة" 13-6-2022
Recent Tensions Highlight the Enduring Syrian Refugee Crisis - COAR (coar-global.org)

[6] "شهادة هاردين لانغ حول الأثر الإنساني للصراع المستمر في سوريا" 18-3-2022
Testimony by Hardin Lang on The Humanitarian Impact of the Ongoing Conflict in Syria — Refugees International

[7] المرجع السابق

[8] "احتياجات إعادة التوطين العالمية المتوقعة فى عام 2022" المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. 10-6-2021
UN High Commissioner for Refugees, "UNHCR Projected Global Resettlement Needs 2022,"
https://www.unhcr.org/protection/resettlement/60d320a64/projected-global-resettlement-needs-2022.html

[9] المرجع السابق

على المانحين من الدول الأوروبية وغيرهم إيجاد طرق أفضل لمعالجة محنة اللاجئين السوريين ودعم المجتمعات المضيفة لهم في الأردن ولبنان وتركيا. يختلف الوضع في كل من هذه البلدان من نواحٍ مهمة. لذلك يجب أن توفر الاستجابة السياسية الفعالة حلولًا مخصّصة لكل سياق لضمان عدم تضرر اللاجئين بشدّة من التباطؤ الاقتصادي العالمي وارتفاع مستويات التضخم[10] .

مدخل إلى اللجوء السوري في الأردن

وفقًا لبيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام 2022، فإن عدد اللاجئين المسجلين في المفوضية هو 676,164 ألف لاجئ. حيث يستقر 13.111 ألف لاجئ في المخيمات مقابل 543.053 خارج المخيمات.[11] وبتفصيلٍ أكثر، يعيش 201.128 201,128 ألف لاجئ في عمان، و170.104 ألف لاجئ في المفرق و 136.158 لاجئ في إربد، بينما يتوزع الباقون على مدن وقرى المملكة المختلفة[12]. إن 20٪ من اللاجئين السوريين يقطنون في مخيمات اللاجئين في الأردن، بينما تمكن البقية من العثور على مأوى في المدن والمناطق الريفية في جميع أنحاء المملكة كعمان محافظتي إربد والمفرق التي تستضيف أكثر من 75%.[13] وحسب الإحصائيات، فإن أغلب السوريين المسجلين في الأردن هم من محافظات درعا (39.9%)، حمص (16.2%)، حلب (11.4%) وريف دمشق (11.3%)[14] .

أما عن أوضاع اللاجئين المالية، فإن 38.700 ألف أسرة قد تلقت المساعدات النقدية الشهرية حسب إحصائيات المفوضية لعام 2021 [15]. وبحسب دراسة قامت بها المفوضية والبنك الدولي عام 2020 فإن نسبة الفقر بين اللاجئين السوريين قد وصلت الى 18% على الرغم من أن "نسبة الفقر لديهم مرتفعة أصلًا"[16]. من ناحية أخرى، فإن اللاجئين السوريين الذين يعيشون داخل المخيمات يعانون من إمكانية إيجاد فرص عمل داخل وخارج المخيمات. فعلى سبيل المثال، اختلف الوصول إلى فرص العمل للاجئين بين المخيمات، حيث أفاد معظم سكان مخيم الأزرق بأنهم يعملون داخل المخيم، بينما أفاد سكان مخيم الزعتري على حصولهم على المزيد من فرص العمل خارجه[17].يعمل ربع العاملين في الزعتري في قطاع الزراعة خارج المخيم. يعتمد التوظيف في المخيمين بشكل كبير على مخططات التطوع القائم على الحوافز (57٪ في الأزرق مقابل 42٪ في الزعتري). أما عن عملهم في هذا القطاع، فإن العمال من مخيم الزعتري هم أكثر من اشتكى من بيئات العمل الخطرة في هذا القطاع. وتبعًا لما ذكر في تقرير المسح السكاني للاجئين المقيمين في المخيمات: الأردن 2022 فقد "أفاد ربع المستجيبين أنهم يتقاضون رواتب أقل من الحد الأدنى للأجور، وأفاد أكثر من نصفهم بأنهم يعملون في درجات حرارة قصوى"[18].

كان لجائحة كورونا تأثير ملحوظ على سكان المخيمات، حيث انخفض التوظيف بنسبة 8٪ في مخيم الأزرق و7٪ في الزعتري منذ بداية الوباء. لا تزال مساعدات برنامج الأغذية العالمي هي المصدر الرئيسي للدخل لأكثر من نصف العائلات في كلا المخيمين، بمتوسط دخل شهري مماثل لكل أسرة بغض النظر عن المخيم. أفادت العائلات التي ليس لديها أعضاء عاملين أن دخلها الشهري أقل بكثير من أولئك الذين لديهم عضو عامل واحد على الأقل، بمتوسط 162 دينارًا أقل في الأزرق و 163 دينارًا أقل في الزعتري.[19] أما عن اللاجئين السوريين خارج المخيمات، فإنهم يواجهون صعوبات أكثر من اللاجئين داخل المخيمات، وذلك بسبب التحديات الاقتصادية الكبيرة وتحديات توفير المسكن في المدن خصوصًا في ظل التضخم الاقتصادي، وغلاء الأسعار الذي يعاني منه الجميع حتى المواطنين الأردنيين[20].

[10] "شهادة هاردين لانغ حول الأثر الإنساني للصراع المستمر في سوريا" 18-3-2022
Testimony by Hardin Lang on The Humanitarian Impact of the Ongoing Conflict in Syria — Refugees International
[11] Situation Syria Regional Refugee Response (unhcr.org)
[12] https://data.unhcr.org/en/documents/details/94587
[13] "أزمة اللاجئين السوريين في الأردن" 21-9-2015. مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط.
أزمة اللاجئين في الأردن - مركز كارنيغي للشرق الأوسط - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ((carnegie-mec.org
[14] المفوضية - الأردن ((unhcr.org
[15] المرجع السابق
[16] المرجع السابق
[17] "المسح السكاني للاجئين المقيمين في المخيمات: الأردن 2022" 29-6-2022
https://unh.cr/62bc4dee7c
[18] المرجع السابق
[19] المرجع السابق
[20] لاجئون سوريون خارج المخيمات: حياة أصغر من خيمة | موقع عمان نت ((ammannet.net

من جهة أخرى، يضطر اللاجئون الذين يعيشون في أماكن خارج المخيمات بشكل متزايد إلى العيش في ظروف دون المستوى وفي منازل غير آمنة. كما أن معظم اللاجئين ليس لديهم اتفاقية إيجار مكتوبة وتلقى البعض تهديدًا بالإخلاء في عام 2021.[21] وبحسب برنامج الأغذية العالمي لعام 2021 فإن الأسر من اللاجئين التي تعيش خارج المخيمات ممن تنطبق عليها معايير "العائلات الضعيفة للغاية" هي من تحصل على مساعدات غذائية على شكل كوبونات نقدية وذلك بسبب نقص التمويل[22]. وبهذا "تتلقى العائلات الضعيفة للغاية خارج المخيمات (23 دينارًا أردنيًا) لكل شخص شهريًا، بينما يحصل اللاجئون خارج المخيمات المصنفين على أنهم "ضعفاء" على مساعدة شهرية بقيمة (15 دينارًا أردنيًا) للفرد".[23]

يواجه اللاجئون السوريون ممن هم في سن التعليم الأساسي والثانوي والجامعي تحديات أخرى تتعلق بفرص التعليم. وصل عدد الطلبة السوريين في المدارس الأردنية إلى أكثر من 33.400 طفل سوري بدءًا من مرحلة رياض الأطفال وانتهاءً بالتعليم الثانوي للعام الدراسي 2020-2021[24]. وتعتبر هذه النسبة مرتفعة إذا ما قورنت بنسب السنوات منذ بدء اللجوء السوري للأردن وذلك بسبب الجهود المبذولة من قبل وزارة التربية والمانحين والمنظمات الدولية من أجل زيادة التحاق الطلبة السوريين في المدارس داخل وخارج المخيمات[25].

في المقابل، فقد اعتمد الكثير من الطلبة ممن أنهوا مرحلة الثانوية العامة على المنح المقدمة من المفوضية أو المنظمات الدولية لإكمال دراستهم الجامعية. فمثلًا قام برنامج التعليم السوري الأردني (EDU-SYRIA/EDU-JORDAN) الممول من الاتحاد الأوروبي من خلال الصندوق الائتماني الإقليمي للاتحاد بتقديم 70منحة دراسية ممولة بالكامل للاجئين السوريين للالتحاق ببرامج الدبلوم الدولي في كلية لومينوس الجامعية التقنية وبرامج البكالوريوس في جامعة الزرقاء للفصل الثاني من العام الدراسي 2021/2022.[26] لكن بالنسبة لمن يرغب في إتمام تعليمه الجامعي من اللاجئين والذين لم يحالفهم الحظ مرارًا وتكرارًا من الحصول على منحة لدخول الجامعات، فإن تكاليف التعليم الباهظة -خضوعهم لبرنامج الموازي الدولي- قد حال دون إكمالهم تعليمهم الجامعي.

أما على صعيد المجتمع الأردني المضيف، من الواضح أن التدفق غير المسبوق للاجئين السوريين إلى الأردن أدى إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. كانت هناك مخاوف متزايدة بين السكان المحليين من أن اللاجئين السوريين الذين يقيمون في الأردن لفترة طويلة من الزمن قد يرغبون في الاستقرار في المملكة بشكل دائم ما سيفاقم من اضطراب الوضع الديمغرافي. كما أظهرت تجربة الأردنيين السابقة مع اللاجئين الفلسطينيين، كلما طالت مدة بقاء اللاجئين السوريين في الأردن، زادت فرصهم في التوطين الدائم[2827].

لا شك أن استضافة أكثر من مليون لاجئ سوري، أدى إلى زيادة عدد السكان بنسبة 7-9٪، ما كان له تأثير كبير على الاقتصاد الأردني. أدى تدفق اللاجئين إلى الضغط على موارد البلاد وبنيتها التحتية وزاد من عجز الميزانية، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الإيجارات والمواد الغذائية. تعمل أعداد كبيرة من الأردنيين الباحثين عن وظائف على تفاقم حالة التوظيف من خلال خلق عجز وظيفي يؤدي إلى خفض الأجور. علاوة على ذلك، تأثر الاقتصاد الأردني إلى حد كبير بالانهيار في سوريا. مع تعليق جميع الأنشطة التجارية بين البلدين، فقد الأردن السوق السورية، وفقدت تركيا وأوروبا طريق التجارة السوري المهم، والذي كان لا بد من استبداله بطريق عبر العراق[29].

[21] يعيش 64% من اللاجئين في الأردن على أقل من 3 دنانير في اليوم – UNHCR Jordan
[22] لاجئون سوريون خارج المخيمات: حياة أصعب من خيمة | موقع عمان نت ((ammannet.net
[23] المرجع السابق
[24] 33 ألف طالب سوري مستفيد من خدمات التعليم في 200 مدرسة | صحيفة الرأي ((alrai.com
[25] المرجع السابق
[26] نتائج منح برنامج التعليم السوري/الأردني لعام 2022 – AR.EDU-SYRIA
[27] "أثر أزمة اللاجئين السوريين على دول الجوار" (الحوامدة والقطيشات, 2018)
M. Hawamdeh and A. Al-Qteishat, "The Impact of Syrian Refugee Crisis on Neighbouring Countries." Journal of political science, 20(4). DOI: 10.22363/2313-1438-2018-20-4-548-554
[28] بحسب تقريرالمفوضية السامية لشؤون اللاجئي بعنوان "المسح الإقليمي السادس حول تصورات اللاجئين السوريين وأحكامهم بشأن العودة إلى سوريا" (2021) فإن 69% من اللاجئين السوريين الموجودين في المجتمعات المضيفة قيد الدراسة يرغبون بالبقاء في المجتمعات المضيفة للان.
https://data.unhcr.org/en/documents/download/85739
[29] "أثر أزمة اللاجئين السوريين على دول الجوار" (الحوامدة والقطيشات, 2018)
M. Hawamdeh and A. Al-Qteishat, "The Impact of Syrian Refugee Crisis on Neighbouring Countries." Journal of political science, 20(4). DOI: 10.22363/2313-1438-2018-20-4-548-554

وكما أسلفنا سابقًا، وفر الاردن سكنًا للاجئين السوريين منذ بداية أزمة اللجوء متمثلة بمخيم الزعتري للاجئين بالقرب من مدينة المفرق ومخيم الأزرق بالقرب من مدينة الزرقاء. ومن ثم استقر عدد كبير من اللاجئين خارج هذه المخيمات، واستمروا باستخدام واستهلاك الموارد ومنافسة الأردنيين في الحصول على المهن المرتبطة بالمهارات المختلفة، فنشأ عن ذلك توترات مع السكان المحليين ازدادت مع مرور الوقت.[30]

وتشير بعض القطاعات لمثل هذه الضغوطات كما يلي:

1. قطاع التوظيف: شكل وجود اللاجئين في محافظتي إربد والمفرق ضغطًا على البنية التحتية الاقتصادية "وأضعف فرص العمل أمام الأردنيين" حيث أصبح معدل البطالة 22.8% في الربع الأول من عام 2022 [31]. وتبيّن أن "مشاركة السوريين في القوى العاملة ساهمت بصورة مباشرة في فقدان الأردنيين لوظائفهم" خاصة أن الكثير من السوريين لا يحملون رخص عمل مما يعني عملهم خارج النظام المعمول به في قانون العمل الأردني[32] .

2. قطاع التعليم: بما أن نصف عدد اللاجئين السوريين في الأردن هم تحت سن الثامنة عشر، زاد من الاكتظاظ في المدارس الحكومية بسبب ارتفاع عدد الطلبة في الغرف الصفية. لهذا تم العمل بنظام الفترتين الصباحية والمسائية من أجل تخفيف الضغط، وقد أثر العمل بهذا النظام إلى تقليل الوقت المخصص للحصص الصفية وبالتالي "التأثير على مستوى الاستيعاب والفهم لدى الطلبة"[33].

3. قطاع الرعاية الصحية: أدى وجود اللاجئين في الأردن إلى الضغط على أنظمة الرعاية الصحية فبرز أثر ذلك في ارتفاع الطلب على الأدوية والمستهلكات الطبية، وارتفاع الموازنة المرصودة لوزارة الصحة والتي وصلت تقريبًا إلى 95 مليون دينار في عام 2018. إذ تم إنشاء عدد من المراكز الصحية في مختلف المحافظات لاسيما في اربد والمفرق[34].

4. قطاع الإسكان: إن ازدياد الطلب على السكن في محافظتي اربد والمفرق أدى الى ارتفاع أسعار الإيجارات لوجود أكثر من 80% من اللاجئين السوريين خارج المخيمات. وأدى الضغط على الحصول على سكن إلى زيادة نسبة التوتر بين المجتمع المضيف واللاجئين وتأخر الزواج بين شباب المجتمع المضيف لعدم قدرتهم على تحمل تكاليف أجور السكن الباهظة[35].

5. قطاع المياه: ازداد العجز المائي في محافظتي إربد والمفرق بسبب تمركز اللاجئين السوريين في هاتين المحافظتين. وعلى سبيل المثال، فقد ازداد العجز المائي في محافظة المفرق الى أربعة أضعاف بسبب الضغوط الناجمة عن تدفق اللاجئين السوريين إذ انخفض متوسط الإمدادات اليومية للاجئين السوريين في محافظة المفرق الى 30 لتر يوميًا للشخص الواحد على الرغم من ضرورة توفير مقدار 80 لتر للشخص الواحد يوميًا لتلبية الحاجات الأساسية فقط.[36]

6. قطاع النفايات: تعتبر إدارة النفايات في البلديات الأردنية من أكثر الخدمات تضررًا بسبب تدفق اللاجئين السوريين والذي أدى الى زيادة النفايات الصلبة بما نسبته 340 طنًا إضافيًا تقريبًا من النفايات يوميًا، عدا عن عن ارتفاع نسبة النفايات السائلة التي وصلت تقريبًا إلى 1200 متر مكعب يوميًا[37].

[30] "خطة الاستجابة الأردنية للازمة السورية 2018-2020"
Jordan Response Plan for the Syria Crisis 2018—2020 (Final) and Annex. Available from jrpsc.

[31] العمالة والبطالة – دائرة الإحصاءات العامة ((dos.gov.jo
[32] صدقي حمدان ومها دواس. المؤتمر الدولي الثالث: اللاجئون في الشرق الأوسط. المجتمع الدولي: الفرص والتحديات 2018
[33] المرجع السابق
[34] المرجع السابق
[35] المرجع السابق
[36] المرجع السابق و أزمة اللاجئين في الأردن - مركز كارنيغي للشرق الأوسط - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ((carnegie-mec.org
[37] المرجع السابق

وقد زاد عبء اللجوء على الموارد الخدمية وسوق العمل في العامين السابقين (2020-2021) مع انتشار جائحة كورونا. فإذا علمنا أن نسبة البطالة في الأردن تتراوح بين 19.3-23.3% (حسب السنوات السابقة الذكر)[38] فإن إصدار 62 ألف تصريح عمل للسوريين في عام 2021[39] يشكل عاملًا ضاغطًا على سوق العمل وعلى مستويات الأجور، لاسيما في القطاع الخاص، ويساهم في رفع نسب البطالة بين الأردنيين. كما أن التحاق 33.400 من اللاجئين السوريين ممن هم بين 7-18 سنة بالمدارس الحكومية[40]، فإن ذلك يترك أثره على مستوى العملية التعليمية.

أهداف الدراسة

- تحديد الدوافع التي تزيد من ضغط الهجرة على الأردن
- اقتراح حلول تخفف من عبء الهجرة على الاردن.

مشكلة الدراسة

زيادة ضغط الهجرة في الأردن على السكان المحليين واللاجئين.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة أنها الأولى من نوعها في اعتماد منهج التحليل النوعي وفقًا للباحثين المختصين في هذا المجال، وذلك من خلال إشراك اللاجئين وسكان المجتمع المحلي أنفسهم في تحديد المشكلات واقتراح الحلول. إضافة الى بيان رأي الخبراء وأصحاب القرار في هذا السياق. تعتمد هذه الدراسة على المنهج النوعي من خلال المقابلات المباشرة مع المجتمع المضيف واللاجئين ومن خلال مجموعات التركيز المباشرة والافتراضية مع الخبراء وأصحاب القرار.

أسئلة الدراسة الرئيسة:

1. ما التحديات أو المشاكل الرئيسة التي يواجهها المجتمع المضيف (إربد والمفرق) بسبب ضغط اللجوء من وجهة نظر المجتمع المحلي؟
2. ما التحديات أو المشاكل الرئيسة التي يعاني منها اللاجئون بسبب وجودهم في المجتمع المضيف (إربد والمفرق) من وجهة نظر اللاجئين السوريين؟
3. كيف أثر تدفق اللاجئين على الخدمات التالية: المياه والطاقة والخدمات الصحية والتعليمية والتوظيف في إربد والمفرق من وجهة نظر صناع القرار؟
4. ما شكل الضغط الديموغرافي في السنوات العشر القادمة من وجهة نظر الخبراء وصناع القرار؟
5. هل سيستمر هذا الضغط؟ ما هو تأثيره المستقبلي على اللجوء في الأردن إذا استمر من وجهة نظر الخبراء وصناع القرار؟
6. ما هي الحلول الممكنة لدفع تغيير ضغط اللجوء بمساعدة المجتمع المضيف وصناع القرار من وجهة نظر المجتمع المضيف، واللاجئين والخبراء وصناع القرار؟

[38] العمالة والبطالة – دائرة الإحصاءات العامة ((dos.gov.jo
[39] "62 الف تصريح..الأمم المتحدة: الأردن أصدرفي 2021 عدد قياسيا من تصاريح العمل للسوريين." حماة مباشر - Hama Live — 62 ألف تصريح.. الأمم المتحدة: الأردن أصدر في 2021... ((tumblr.com
[40] 33 ألف طالب سوري مستفيد من خدمات التعليم في 200 مدرسة | صحيفة الرأي ((alrai.com

الدراسات السابقة:

حلل الباحثان (الفاعوري وأبو دريع، 2017)[41] ضغط اللجوء السوري على المرافق التعليمية في الأردن ورسم الخطط اللازمة لتلبية الاحتياجات التعليمية الملحّة بغرض تعزيز مرونة الأنظمة التربوية لتقديم حلول شاملة لهذه المشكلة في هذا القطاع خلال الفترة الزمنية 2011-2017. وأوصى الباحثان بضرورة تحديد الأولويات لتشجيع الأطفال السوريين على إعادة التسجيل في المدارس وبناء قدرات التكيف مع البيئة التعليمية وذلك من خلال إيجاد حلول للاكتظاظ داخل الصفوف المدرسية، والاهتمام بالقضايا النفسية والاجتماعية للطلبة والطالبات من مختلف الأعمار، على سبيل المثال.

قامت الباحثة (أبو رمان، 2018) [42] بإجراء دراسة بعنوان "أزمة اللجوء السورية: تحديات العودة الطوعية للاجئين في بلد اللجوء الأردن. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع العودة الطوعية في بلد اللجوء الأردن وتحديات العودة الطوعية إلى الوطن بين اللاجئين السوريين المقيمين في الأردن. حيث قامت الباحثة ببناء استبانة وزّعت على 385 لاجئًا، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن واقع العودة الطوعية في بلد اللجوء الأردن مرتفع من وجهة نظر اللاجئين السوريين وأن تحديات العودة طوعًا لوطنهم تقع ضمن المستوى المتوسط لكن هناك مخاوف تؤثر سلبًا على العودة طوعيًا للوطن تحكمها المخاوف الأمنية والاقتصادية. كما قدمت الدراسة عددًا من التوصيات التي من الممكن أن تسهل العودة الطوعية والآمنة للاجئين السوريين لبلادهم وتأمين الأساسيات الضرورية ليستقروا داخل أوطانهم.

أكدت دراسة الباحثان (الشوبكي، وهاريس 2018)[43] والموسومة ب "تأثير اللاجئين السوريين على الأردن: إطار للتحليل" أن تلبية احتياجات اللاجئين السوريين في الأردن أدت إلى استنزاف موارد الحكومة الأردنية وكان لها تأثير كبير على المجتمع الأردني بشكلٍ عام. في محاولة لفهم أفضل للتحديات الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئيةٍ للأردن وحكومته، طورت هذه الدراسة إطارًا تحليليًا شاملًا. تم تطوير الإطار التحليلي الشامل بناءً على نهج تفكير النظام والمراجعة المنهجية للأدبيات الرمادية والمقالات التي راجعها النظراء. يوفر هذا الإطار قدرة أفضل على اكتشاف العواقب المحتملة التدفق الهائل للاجئين ويغطي العوامل الحيوية بناءً على المعايير الواقعية المتعلقة بعبء اللاجئين على صياغة السياسات. يتم تطبيق الإطار التحليلي على الأردن باعتباره الدولة المستقبلة منذ تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن 20 2015 -11ويمكن استخدامه كأداة تحليلية مقارنة للدول المستقبلة الأخرى.

هدفت دراسة (الشياب، 2018)[44] المعنونة ب "اللاجئون السوريون في الأردن (الواقع وآفاق المستقبل)" إلى التعرف على واقع اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني وآفاق مستقبلهم وذلك من خلال التعرف على موقف الأردن القانوني من قضية اللاجئين السوريين وعلى واقع تواجدهم في الأردن. تم استخدام المنهج الوصفي لإجراء هذه الدراسة حيث خلصت الى أن قضية دمج اللاجئين السوريين في المجتمعات الأردنية أدت إلى العديد من التحديات التي أثرت بشكل سلبي على المجتمع الأردني وكان من أهمها: التحديات الاقتصادية والاجتماعية، تدفق اللاجئين الذي تسبّب بأعباء على التقدم الاقتصادي في الأردن، التضخم في أسعار المواد الغذائية والوقود والإيجارات، زيادة في العجز التجاري والعجز في الميزانية والدين العام، إجهاد البنية التحتية للخدمات لاسيما المدارس والمستشفيات والصرف الصحي ونظام المياه. وكان أبرز النتائج التي استنبطتها الدراسة هي: تفاقم الأزمات الاقتصادية والفشل الحكومي في تلبية احتياجات المواطنين من الخدمات وذلك بسبب العبء الاقتصادي والخدماتي الذي أفرزه اللجوء السوري، عدم اعتراف المفوضية بجميع أعداد السوريين الذين تعتبرهم الحكومة الأردنية لاجئين. كما وأوصت الدراسة بضرورة وأهمية البحث في كافة مظاهر تأثير اللجوء على المجتمعات الأردنية المضيفة.

[41] (PDF) (12)) اللجوء السوري وأثره على القطاع التعليمي في الاردن Syrian asylum and its impact on the educational sector in Jordan (researchgate.net)

[42] جمانة أبو رمان. المؤتمر الدولي الثالث: اللاجئون في الشرق الأوسط. المجتمع الدولي: الفرص والتحديات 2018

[43] "تأثير اللاجئين السوريين على الأردن: اطار تحليلي" (الشوبكي وهاريس,2018)

Waed AlShoubaki and Michael Harris (2018). The impact of Syrian refugees on Jordan: A framework for analysis

DOI: 10.14254/2071-8330.2018/11-2/11

[44] الوصف: اللاجئون السوريون في الأردن : ((mandumah.com

سلطت دراسة (المنسي ومحافظة، 2018)[45] المعنونة ب "مستقبل اللاجئين السوريين في الأردن" الضوء على واقع اللجوء السوري في الأردن واستطلاع المستقبل للاجئين في ظل غياب حل العودة الطوعية لبلادهم. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لحياة اللاجئين السوريين داخل وخارج المخيمات من أجل دراسة سيناريوهات المستقبل. وخلصت الدراسة إلى أن الأردن وبالتعاون مع المنظمات المحلية والدولية تبذل جهدًا كبيرًا في تخفيف معاناة اللاجئين السوريين في الأردن. كما وجدت الدراسة أن الحل الأمثل في الوقت الحالي وفي ظل انعدام العودة الطوعية هو الاندماج المحلي الجزئي في الأردن وإعطائهم حقوقًا أوسع في مجال العمل والتعليم لتساعدهم في الاندماج مع المجتمع الأردني، لكن دون تجنيسهم أو رفع صفة اللجوء عنهم. وخلصت الدراسة أيضًا إلى أن هذا الاندماج الجزئي يحميهم من الفقر والعوز وتدابير التكيف السلبية والتمييز بالإضافة إلى تهدئة الاستياء العام والإحباط الاجتماعي الناجم عن تدفق اللاجئين، ويدعم السلع الاستهلاكية، وقد يساعد في زيادة النمو وتحسين الاقتصاد الوطني في حال التزمت الدول المانحة بتعهداتها.

أجرى كل من (حمدان ودواس، 2018)[46] بحثًا بعنوان "أثر الهجرة القسرية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن". سلّط هذا البحث الضوء على أثر تدفق اللاجئين السوريين على مختلف القطاعات أهمها القطاع الاقتصادي والاجتماعي حيث أشار الباحثان أن تدفق اللاجئين السوريين شكل ضغطًا كبيرًا على الأردن كدولة مضيفة والتي تتسم مجتمعاتها بالفقر وشح الموارد المحلية. كما أن اللاجئين أضافوا عبئًا كبيرًا أثّر على البنية التحتية للدولة والخدمات والمصادر الطبيعية وشكّلوا ضغطًا على الموارد الاقتصادية في الدولة. ويستند هذا البحث على بيانات دائرة الإحصاءات العامة والسجلات الإدارية من مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية والمنظمات الدولية. وأشار الباحثان أنه وبحسب دائرة الإحصاءات العامة والتعداد العام للسكان والمساكن عام 2015 تبيّن أن توزيع السوريين وصل ل 13.3% وتركّز توزيعهم في أربع محافظات (عمان، إربد، المفرق والزرقاء) بنسب بلغت 4.6%، 3.6%، 2.2% و1.8% على التوالي. وخلصت نتائج هذا البحث إلى أن أزمة اللاجئين السوريين كان لها آثار اقتصادية حادة على الأردن في القطاعات التالية: قطاع التوظيف، التعليم، الرعاية الصحية، الإسكان، المياه والنفايات.

خلصت الدراسة التي أجراها الباحثون (منصور، العمري وسلطان 2018) والمعنونة ب " عبء مرض السرطان بين اللاجئين السوريين في الأردن" إلى أن عدد مرضى السرطان من اللاجئين السوريين الذين تم تسجيلهم في سجل السرطان الأردني بلغ ذروته في عام 2013 ليصل ل 510 مريض تم الإبلاغ عنهم ثم انخفض العدد بعد ذلك، والذي تزامن مع تغيرات في التمويل نتيجة لزيادة الضغوط على وزارة الصحة. كان الأفراد الأكبر سنًا والنساء والمرضى الذين يعانون من أمراض متقدمة أقل عرضة للتسجيل. تتداخل هذه النتائج مع البيانات التي تم الحصول عليها من سجل مركز المؤلفين. باستخدام معدلات الإصابة حسب العمر والجنس على أساس السكان، تم تقدير أن 869 سوريًا يتم تشخيص إصابتهم بالسرطان في الأردن سنويًا، باستخدام سجلات التكلفة الخاصة بالتشخيص لمؤسسة الحسين للسرطان، وتم تقدير أن تكلفة علاجهم تبلغ 15.6 مليون دينار أردني (22.1 مليون دولار أميركي [47].(

حلّلت الدراسة التي أجراها الباحثون ([48] Thiombiano et. Al 2018) بعنوان "سبل العيش الزراعية للاجئين السوريين في الأردن"، و التي أجريت في محافظات عمان وإربد والمفرق ومادبا، السياق الاجتماعي والاقتصادي والمعيشي الحالي للاجئين السوريين العاملين في القطاع الزراعي في الأردن. كما حلّلت توفير فهم محدث لظروف المعيشة والعمل للاجئين السوريين. كان الهدف من الدراسة هو فهم أفضل لسبل العيش الزراعية للاجئين (الأصول، والاستراتيجيات، والصدمات / المخاطر) وتحديد أفضل الخيارات لتحسين سبل عيشهم الزراعية لتوجيه التدخلات التي تستهدف اللاجئين.

[45] أحمد المنسي ومحمد محافظة. المؤتمر الدولي الثالث: اللاجئون في الشرق الأوسط. المجتمع الدولي: الفرص والتحديات 2018
[46] صدقي حمدان ومها دواس. المؤتمر الدولي الثالث: اللاجئون في الشرق الأوسط. المجتمع الدولي: الفرص والتحديات 2018
[47] "عبء مرض السرطان بين اللاجئين السوريين في الأردن" (منصور والعمري وسلطان, 2018)
Asem Mansour, Amal AlOmari, Iyad Sultan (2018). " Burden of Cancer Among Syrian Refugees in Jordan". DOI: 10.1200/JGO.18.00132
[48] "سبل العيش الزراعية للاجئين السوريين فى الأردن" (ثيومبيانو وآخرون, 2018)

أجرى الباحثان (علي، والجنيدة [49](2020 دراسة بعنوان "اللاجئون السوريون في الأردن: عبء أم نعمة" والتي درست مدى تأثير المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والنفسية على مواقف الأردنيين تجاه اللاجئين السوريين. يعد تصميم الدراسة كميًا بشكل أساسي مع تقنية نوعية لدعم نتائج الدراسة وتوسيعها. تم جمع البيانات من 199 أردنيًا على مدى ستة عشر أسبوعًا في عام 2015. تم تحليل البيانات الكمية باستخدام طريقة الانحدار الهرمي. تكشف النتائج أن المواقف تجاه اللاجئين السوريين في الأردن تحددها قضايا مثل البطالة والضغط على الموارد. وجد أن الدخل والموقع الجغرافي والوطنية لها تأثير هام إحصائيًا على موقف الأردنيين تجاه اللاجئين السوريين. الأردنيون الذين يعيشون في شمال البلاد (عدد كبير من اللاجئين السوريين يقيمون في هذه المنطقة)، والأردنيون ذوو الدخل المرتفع، والأردنيون الذين يتمتعون بمستوى عالٍ من الوطنية لديهم أقل المواقف الإيجابية تجاه اللاجئين السوريين. (بتفق مع ما وصلت له نتائج هذا البحث من خلال مقابلات مع المجتمع المضيف. نحن نختلف بالمنهجية حيث يعتمد البحث كليًا على التحليل النوعي).

حلل الباحثون ([50]Breulmann et.al). 2021 في دراستهم "تدفق اللاجئين السوريين في الأردن: التأثيرات على قطاع المياه" أن أزمة المياه في الأردن تفاقمت بسبب تدفق اللاجئين السوريين والذي كان سببًا في زيادة الحمل والعبء على شبكات المياه والصرف الصحي مما أدى إلى ظهور عيوبها بسبب تجاوز السعات التصميمية للشبكات والذي كشف عن النقص والعيوب في البنية التحتية للمياه. وأكدت الدراسة ان المحافظات الشمالية، اربد والمفرق، تأثرت بشكل كبير بسبب تدفق اللاجئين والزيادة السكانية مما أدى الى نقص المياه المحلية وحدوث ضغط عالي على شبكة الصرف الصحي ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي. وأوصت الدراسة بضرورة اتباع التغييرات التكنولوجية على المدى الطويل من أجل التخفيف من المشاكل داخل قطاع المياه وأيضًا إحداث تغييرات مؤسسية من خلال الإرادة السياسية للحكومة الأردنية.

تعتمد الدراسة المعنونة ب"الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للاجئين السوريين في الأردن: منظور الأردنيين" للباحثين (الخوالدة، والزبون 2022)[51] في المقام الأول على البيانات المتوفرة عن اللاجئين السوريين المأخوذة من الشركات ذات الصلة في الأردن مثل دائرة الإحصاءات العامة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي (MOPIC) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. بالإضافة إلى ذلك، تم تصميم استبانة وتوزيعها عبر الإنترنت على عينة تمثيلية من الأردنيين (1080 مستجيبًا) لتحقيق أهداف الدراسة. وأظهرت النتائج أن الضغط على سوق العمل والخدمات والبنية التحتية بالإضافة إلى زيادة إيجارات المساكن، من الآثار الاقتصادية الرئيسية للاجئين السوريين لاسيما في المحافظات المجاورة لسوريا في الأردن. وتمثلت الآثار الاجتماعية في زيادة معدلات الجريمة والمخدرات. كما أن للاجئين تأثيرات وضغط على المياه النظيفة والطاقة والبيئة. ومع ذلك أفاد المستجيبون ببعض الآثار الإيجابية للاجئين بما في ذلك تزويد السوق بعمال ذوي مهارات عالية ومنخفضة الأجور مما يجعل السوق الأردني أكثر تنافسية. واختتمت الدراسة ببعض التوصيات المقترحة التي من شأنها التخفيف من الآثار السلبية للاجئين على الأردن والتكيف مع الأزمة.

سلّطت دراسة الباحثة (الشوبكي 2022)[52]، وعنوانها "اللاجئون السوريون في الأردن: بين الدقة الاقتصادية والضعف القانوني" الضوء على العديد من القضايا التي لها علاقة بالنظام القانوني الأردني للاجئين والالتزامات الدولية لحماية اللاجئين. وأكدت نتائج الدراسة على عدم وجود قانون وطني للاجئين يتناول الاحتياجات الإنسانية للاجئين السوريين وحقوقهم المدنية مما يعتبر ضعفًا قانونيًا. يؤدي الفشل في

[49] " اللاجئون السوريون فى الأردن: عبء أم نعمة" (على والجنيدة, 2020)
Nafez Ali, Saeb F. Al Ganideh "Syrian Refugees in Jordan: Burden or Boon" Sciedu Press, 2020. DOI: https://doi.org/10.5430/rwe.v11n1p180

[50] "تدفق اللاجئين السوريين في الأردن: التأثير على قطاع المياه" (بريولمان وآخرون, 2021)
Breulmann et.al 2021. " (2) (PDF) Influx of Syrian Refugees in Jordan | Effects on the Water Sector (researchgate.net)

[51] " الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاجئين السوريين في الأردن من منظور أردني" (الخوالدة والزبون, 2022)

Hamzah Khawaldah and Nidal AlZboun 2022. "Socio-economic and Environmental Impacts of Syrian Refugees in Jordan: A Jordanians' perspective" DOI: 10.1016/j.heliyon.2022.e10005

[52] "اللاجئون السوريون في الأردن: بين الدقة الاقتصادية والضعف القانوني" (الشوبكي, 2022)
"Syrian Refugees in Jordan: Between Economic Precarity and Legal Vulnerability" Waed AlShoubaki 2022
Revisiting the 1951 Refugee Convention: Exploring Global Perspectives. ED. Anasua Basu, Ray Chaudhury. (2) (PDF) Syrian Refugees in Jordan: Between Economic Precarity and Legal Vulnerability (researchgate.net)

معالجة الاعتراف القانوني باللاجئين السوريين إلى تفاقم ضعفهم الاقتصادي بسبب عدم القدرة على دخول سوق العمل، والعوائق التي تعترض عملية التوثيق، ونقص الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم.

كشف استطلاع رأي قامت بتنفيذه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتشارك مع مركز "نماء للاستشارات الاستراتيجية" عام (2022)، عن الموقف الإيجابي للأردنيين تجاه اللاجئين السوريين[53]. وتبيّن أن 92% من العينة المستجيبة من الأردنيين وعددهم (3229) متعاطفون مع اللاجئين. فيما اعتقد 76% منهم أن توجّه الحكومة بالتعامل مع ملف اللاجئين كان إيجابيًا. حيث يظن الأغلبية أن الحكومة الأردنية قد قدمت أكثر من اللازم لمساعدة اللاجئين في حين كان عليها أن تركّز على تقديم واجباتها لمواطنيها أكثر من اللاجئين. واعتبر أكثر من 75% من عينة الاستطلاع أن الوظائف وأجور العمل والوصول إلى الخدمات قد تأثرت سلبًا مع وجود اللاجئين. كما وتظهر هذه الدراسة بعض النسب المثيرة للاهتمام: 59٪ من الأردنيين يعتقدون أن اللاجئين أثروا على الاقتصاد الأردني، 78.4٪ يظنون أن اللاجئين أثروا سلبًا على وضعهم الاقتصادي الشخصي. في المقابل، يعتقد 68٪ من الأردنيين أن اللاجئين يتلقون كثيرًا من الدعم. وخلصت الدراسة الى أن تراجع النظرة الإيجابية تجاه اللاجئين مرتبطة بسوء الأوضاع الاقتصادية للأردنيين.

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة وجد الباحثون أن هذه الدراسة تختلف عن بقية الدراسات السابقة، في المنهجية المتبعة حيث اعتمد الأغلبية على المنهج الكمي لتحليل البيانات أو تحليل محتوى، بينما استندت هذه الدراسة على المنهج النوعي من خلال إجراء مقابلات مباشرة مع اللاجئين السوريين والمجتمع المضيف وعمل مجموعات تركيز مع الخبراء وصناع القرار. بالإضافة الى ذلك، فإن تاريخ هذه الدراسة هي أحدث من الدراسات السابقة. وتضمنت الدراسة الموضوعات التي تطرقت لها الدراسات السابقة والتي تشابه في موضوعها دراسة "تحديات الهجرة واللجوء السوري في الأردن والحلول المقترحة" التي تم تحليلها في هذه الدراسة، فقد استفاد الباحثون من الموضوعات المعلومات المقدمة في الدراسات السابقة وطوروا عليها بناءً على تحليل نتائج عينات الدراسة.

[53] دراسة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تكشف الموقف الأردني الإيجابي تجاه اللاجئين – UNHCR Jordan

الفصل الثاني

المنهجية
(المنهج، الطريقة والأدوات)

الطرق النوعية في هذه الدراسة من خلال تشارك الأفكار والخبرات بين الباحثين واللاجئين والمجتمع المضيف والخبراء وصناع القرار باعتماد أداة المقابلة المباشرة ومجموعات التركيز.

منطقة الدراسة: محافظتي إربد والمفرق.

زمن الدراسة: زمن الهجرة القسرية السورية من عام 2011- الربع الثالث من عام 2022.

مجتمع الدراسة: المجتمع المضيف واللاجئين السوريون في محافظتي إربد والمفرق –الخبراء وأصحاب القرار: شركة الكهرباء، شركة المياه، وزارة التربية ووزارة التعليم العالي، وزارة العمل، مؤسسة التدريب المهني ووزارة الصحة.

عينة الدراسة:
10 من المجتمع المضيف
10 من اللاجئين
10 من الخبراء
10 أصحاب القرار

الخصائص الديموغرافية لعينة اللاجئين السوريين

الاسم	العمر	الجنس	موقع الإقامة	المستوى التعليمي	الوظيفة	مستوى الدخل	عدد افراد الاسرة	تاريخ المقابلة
المقابلة الأولى	22 عامًا	ذكر	إربد	جامعة الزرقاء الأهلية تخصص هندسة طاقة	طالب جامعي	متدني	-	22 مايو 2022
المقابلة الثانية	23 عامًا	ذكر	المفرق	جامعة العلوم والتكنولوجيا، تخصص الصيدلة	طالب جامعي	متدني		29 أيار 2022
المقابلة الثالثة	37 عامًا	ذكر		غير متعلم	عامل مياومة	متدني	5	15 حزيران 2022
المقابلة الرابعة	55 عامًا	ذكر	إربد	بكالوريوس أدب عربى إعلام جامعة دمشق	معلم يعمل فى التدريس الإضافى ومعاون إدارى_ منظمة اليونيسف	متدني	5	15 حزيران 2022
المقابلة الخامسة	42 عامًا	أنثى	اربد	غير متعلمة	-	متدني	5	28 أيار 2022
المقابلة السادسة	44 عامًا	ذكر	اربد	غير متعلم	متطوع لرعاية الأيتام	متدني	6	28 أيار 2022
المقابلة السابعة	66عام	ذكر	المفرق	-	ضابط شرطة من الجيش السوري سابقا	متدني	7	24 حزيران 2022
المقابلة الثامنة	73 عامًا	أنثى	إربد	غير متعلمة	ربة منزل	متدني	7	15 حزيران 2022
المقابلة التاسعة	47 عام	أنثى	المفرق	غير متعلمة	أرملة	متوسط	3	1 حزيران 2022
المقابلة العاشرة	60 عام	أنثى	إربد	غير متعلمة	ربة منزل	متوسط	3	15 حزيران 2022

الخصائص الديموغرافية لعينة المجتمع المضيف

الاسم	العمر	الجنس	موقع الإقامة	المستوى التعليمي	الوظيفة	مستوى الدخل	عدد افراد الاسرة	تاريخ المقابلة
المقابلة الأولى	41 عامًا	ذكر	إربد	متعلم	مقاول	متوسط	5	26 أيار 2022
المقابلة الثانية	32 عامًا	ذكر	المفرق	متعلم	طبيب جراحة عامة	عالي	أعزب	27 أيار 2022
المقابلة الثالثة	41 عامًا	ذكر	المفرق	متعلم	يعمل في الإدارة الملكية_ إدارة البيئة والسياحة	متوسط	5	27 أيار 2022
المقابلة الرابعة	66 عامًا	ذكر	اربد والمفرق	متعلم	تاجر	عالي	6	1 حزيران 2022
المقابلة الخامسة	62عامًا	أنثى	إربد	متعلمة	موظفة	متوسط	عزباء	5 حزيران 2022
المقابلة السادسة	40عامًا	ذكر	إربد	متعلم	معلم	متوسط	4	12 حزيران 2022
المقابلة السابعة	22 عامًا	ذكر	إربد	غير متعلم	عامل في محطة مياه	متدني	أعزب	13 حزيران 2022
المقابلة الثامنة	36 عامًا	ذكر	المفرق	متعلم	صيدلاني	متوسط	أعزب	28 حزيران 2022
المقابلة التاسعة	47 عامًا	ذكر	إربد	متعلم-مهندس	عيادات بيطرية	عالي	-	28 حزيران 2022
المقابلة العاشرة	35 عامًا	أنثى	إربد	متعلمة	معلمة	متوسط	4	30 حزيران 2022

الخصائص الديموغرافية لعينة الخبراء وصناع القرار

الاسم	الجنس	موقع الإقامة	المسمى الوظيفي وجهة العمل	الصفة	التاريخ
1	ذكر	عمان	وزير التربية والتعليم سابقا.	صانع قرار	منصة زووم 25 أيار 2022
2	أنثى	عمان	المجلس الأعلى للسكان	صانع قرار	منصة زووم 25 أيار 2022
3	ذكر	عمان	خبير اقتصادي	خبير	وجاهي 24 أيار 2022
4	ذكر	عمان	رئيس قسم فى وزارة التخطيط والتعاون الدولي	صانع قرار	منصة زووم 25 أيار 2022

5	ذكر	اربد	موظف في وزارة المياه والري	صانع قرار	منصة زووم 25 أيار 2022
6	ذكر	عمان	مدير مؤسسة التدريب المهنى سابقًا وأمين عام وزارة العمل سابقًا	صانع قرار	منصة زووم 25 أيار 2022
7	ذكر	اربد	طبيب وخبير في منظمة RELIEF	خبير	وجاهي 24 أيار 2022
8	ذكر	عمان	أمين عام في وزارة الشباب سابقًا	خبير	وجاهى 24 أيار 2022
9	ذكر	اربد	مدير عام شركة الكهرباء سابقًا	صانع قرار	منصة زووم 25 أيار 2022
10	ذكر	عمان	مديرية السلم المجتمعي	صانع قرار	منصة زووم 25 أيار 2022
11	ذكر	اربد	رئيس بلدية إربد	صانع قرار	منصة زووم 25 أيار 2022
12	أنثى	عمان	وزارة الصحة	صانعة قرار	منصة زووم 25 أيار 2022
13	أنثى	عمان	وزارة الصحة	صانعة قرار	منصة زووم 25 أيار 2022
14	أنثى	عمان	الوكالة الإنمائية للتعاون الدولي GIZ	خبيرة	وجاهى 24 أيار 2022
15	أنثى	عمان	وزارة التربية والتعليم-مديرية البحث	خبيرة	وجاهي 24 أيار 2022
16	أنثى	عمان	وزارة التربية والتعليم-مديرية البحث	خبيرة	وجاهى 24 أيار 2022
17	ذكر	اربد	أستاذ جامعي	خبير	وجاهي 24 أيار 2022
18	ذكر	عمان	أستاذ علوم سياسية والعلاقات الدولية – جامعة اليرموك سابقا	خبيرة	وجاهى 24 أيار 2022
19	ذكر	عمان	موظف في مؤسسة الإغاثة الإنسانية	خبير	وجاهي 24 أيار 2022
20	ذكر	اربد	مدير مركز اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية سابقًا- جامعة اليرموك	خبير	وجاهى 24 أيار 2022

بيانات الدراسة

تم الاعتماد على البيانات الأولية والبيانات الثانوية لتحقيق أهداف الدراسة.

البيانات الثانوية

مراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة من خلال البحث في محركات البحث العلمية وقواعد البيانات(الباحث العلمي google scholar، قاعدة بيانات المنظومة، Research gate) وذلك بالبحث عن الكلمات المفتاحية التالية (الهجرة القسرية للأردن، اللجوء السوري، أثر اللجوء السوري في الأردن، ضغط اللجوء، مستقبل اللجوء) أو الموضوعات التالية (ضغط اللجوء على التعليم، المياه، الطاقة، الصحة) للاطلاع على الأبحاث والتقارير التي عالجت الموضوع وللاستفادة منها في جمع المعلومات عن أثر اللجوء السوري على الموارد الخدمية والطاقة والمياه على اللاجئين السوريين والمجتمع المضيف.

البيانات الأولية

تم الحصول عليها من خلال المقابلات الشخصية مع المجتمع المضيف واللاجئين السوريين وكذلك النتائج التي تم الحصول عليها من مجموعات التركيز للخبراء وأصحاب المصلحة.

إجراءات الدراسة:

- مراجعة الأدب النظري

إعداد أدوات الدراسة وذلك ببناء أسئلة المقابلة وهي عبارة عن أسئلة مغلقة تتعلق بالبيانات الشخصية للاجئين والمجتمع المضيف وعددها ثمانية، وأسئلة مفتوحة وكان عددها اثنان بالإضافة إلى بناء محاور واسئلة مجموعات التركيز وكانت عبارة عن أسئلة مفتوحة وعددها ثلاثة.

- تحكيم أدوات الدراسة

تم تحكيم أدوات الدراسة بإرسالها وتحكيمها من قبل محكمين مختصين بقضايا اللجوء والنزوح والهجرة القسرية (ثلاثة خبراء).

- اختيار منطقة الدراسة

اختيار منطقة الدراسة بناء على المحافظات الأكثر تأثرًا بواقع اللجوء كونها تستضيف أعدادًا كبيرة من اللاجئين وهي محافظتي إربد والمفرق.

- اختيار عينة الدراسة

قام فريق البحث باختيار عينة قصدية عشوائية مكونة من 10 لاجئين سوريين من الجنسين وتتراوح أعمارهم بين 22-73 عامًا وكذلك عينة قصدية عشوائية لأفراد من المجتمع المضيف وبلغ عددهم 10 من الجنسين، تتراوح أعمارهم من 22-66 عامًا. وتم إجراء مقابلات مباشرة مع كل منهم على حدة للإجابة عن الأسئلة المخصصة لهذه الفئات من العينة. وقام فريق البحث أيضا باختيار عينة قصدية لعشرة من خبراء في مجال اللجوء والهجرة القسرية وعشرة من صناع القرار من المجتمع المضيف من الجنسين وتم إجراء عدد من مجموعات التركيز للخبراء لصناع القرار وذلك للإجابة على الأسئلة الموجهة لهذه العينة. وقد ساعدت شهادات المشاركين في الكشف عن التحديات التي يواجهها اللاجئون السوريون والمجتمع المضيف بسبب ضغط اللجوء والخروج بحلول قد تساعد صناع القرار في مواجهة هذه التحديات والتخفيف من ضغط اللجوء.

- تطبيق أدوات الدراسة:

تم تطبيق أدوات الدراسة للإجابة على أسئلتها والوصول إلى أهدافها على مرحلتين:

- المرحلة الأولى

أجريت المقابلات المباشرة الوجاهية مع عينة الدراسة من المجتمع المضيف واللاجئين السوريين وتمّت المقابلات بشكل فردي حيث أجريت عشر مقابلات فردية مع السكان المحليين وكذلك 10 مقابلات فردية مع اللاجئين السوريين وركزت هذه المقابلات على التحديات التي يواجهها أفراد العينة والحلول المقترحة من قبلهم.

- المرحلة الثانية

أجرى الباحثون مجموعات التركيز المباشرة الوجاهية مع 10 من الخبراء في وقت واحد والذين تم اختيارهم لخبراتهم السابقة بقضايا اللجوء والنزوح والهجرة القسرية أو العاملين في مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية التي تتعامل مع اللاجئين والمهتمة بقضايا اللجوء والنزوح والهجرة القسرية. وتركزت مجموعات التركيز في الوقوف على أثر تدفق اللاجئين على قطاع المياه والطاقة والخدمات الصحية والتعليمية والتوظيف في إربد والمفرق. بالإضافة إلى شكل الضغط الديموغرافي في السنوات العشر القادمة والحلول الممكنة لتخفيف ضغط الهجرة السورية بمساعدة المجتمع المضيف وصناع القرار. بالإضافة إلى مجموعات التركيز الافتراضية عبر "تطبيق زووم" مع 10 من صناع القرار السابقين والحاليين في مجالات التعليم والصحة والطاقة والعمل والمياه وغيرها.

- عرض نتائج المقابلات ومجموعات التركيز وتحليلها الموضوعي النوعي.

I. الخروج بالتوصيات

II. كتابة التقرير النهائي باللغتين العربية والانجليزية

الفصل الثالث

نتائج المرحلة الأولى

- عرض وتحليل نتائج المقابلات مع المجتمع المضيف

<u>التحديات أو المشاكل الرئيسة التي يواجهها المجتمع المضيف بسبب ضغط اللجوء.</u>

رغم التعاطف الكبير من قبل كثير من الأردنيين مع اللاجئين السوريين، لاسيما في السنوات الأولى اللجوء، كتوفير بعض السكن المجاني للعائلات السورية، وفتح دواوين العشائر الأردنية (على سبيل المثال وليس الحصر، بعض عشائر الصريح وعشيرة بني حسن) في محافظتي إربد والمفرق للسوريين في المناسبات المتعلقة بأفراحهم وأتراحهم إلا أن عينة المجتمع المضيف أجمعت على أن هنالك معاناة مما اعتبروه "أذى السوريين". حيث تحدث مواطن عن استفزاز الأطفال السوريين للأطفال الأردنيين لاسيما امتداحهم للرئيس بشار الأسد ونجاحه في الانتخابات من جديد[54] .فيما أثار آخر موضوع الاعتداء على الأطفال المحليين أثناء ذهابهم الى المدرسة أو المحال التجارية بدون سبب.[55] وشدد آخر عن فقدان الثقة بين المضيف والضيف من جهة وفقدان الثقة بين السوريين أنفسهم[56] .أبلغ أحدهم عن بروز المصلحة الشخصية وحب الذات بين الطرفين مما أدى إلى بروز علاقة متوترة.[57] حيث أكد اتقان السوريين "للحيلة والشكوى والكذب" لتحقيق الغايات الشخصية دون احترامهم لبعض أو المجتمع المضيف.[58]

فيما تحدثت إحدى المواطنات عن وجود طبقة كبيرة من السوريين تؤمن بالسحر والخرافات القديمة مما يعود بالسلبيات على المجتمع الأردني[59]. وأوضح اثنان من المواطنين عن عدم فهم السوريين للعادات والتقاليد الأردنية من خلال "السهر لساعات متأخرة من الليل وإصدار أصوات عالية وفوضى كبيرة وذلك خلال جلسات ولعب الورق والشدة دون احترام الجيران او أي اعتبار للبلد المضيف" وهذه ظاهرة تنتشر بشكل واسع في الأحياء السكنية[60]. وشدّد مواطن على الأذى اليومي الذي يعيشه الأردني بسبب جلوس السوريين أمام المنازل بأعداد كبيرة مما ينتج عنه إزعاج غير عادي[61]. كما وذكر أن الأحياء الأردنية تزدحم باللاجئين السوريين مما أدى إلى عدم وجود أماكن لاصطفاف السيارات أمام المنازل.

وأضاف اثنان من المواطنين أيضًا "أن لعب الأطفال السوريين في الشوارع لساعات متأخرة من الليل و بأصوات مزعجة جدًا"، هي ظاهرة منتشرة في إربد وخاصة غرب شارع الجامعة.[62] ناهيك عن "سرقة الأطفال للملابس أو أي شيء يجدونه امام المنزل[63]." وشدّدت مواطنة على رفض السوريين الاعتذار عن الإزعاج أو تخفيض الأصوات، وكان ردهم "انتوا الشعب الأردني قرود، هلق انزعجتم من أصواتنا؟ أين احترام الجار؟"[64] فيما تحدث مواطن آخر عن معاناة الأسر الأردنية في أي مكان يذهبون إليه خاصة الأماكن الترفيهية بسبب ضغط وجود اللاجئين السوريين في هذه الأماكن[65]. فيما تحدث مواطن آخر عن أن زيادة العطف على الأمهات والأطفال السوريين تحول إلى ظاهرة تسول.[66]

أما الأمر الآخر الذي أجمعت عليه عينة المجتمع المضيف هو التحديات التي تواجهها العمالة الأردنية بسبب وجود عمالة من اللاجئين السوريين. حيث أوضح أحد المواطنين أن المقاول الأردني اتجه نحو العمالة السورية بدلًا من العمالة الأردنية. لأن اجرة العامل الأردني اليومية هي 25 دينارًا بينما أجرة العامل السوري 10 دنانير[67]. ومن هنا اشتكى مواطن آخر من "انخفاض فرص العامل الأردني بسبب انخفاض أجر العامل السوري[68]." وأوضح المواطن نفسه أن مشاكل كثيرة ظهرت في العمل في المفرق خاصة وفي محافظات المملكة عامة جراء خروج السوريين من المخيم (الزعتري) دون تصاريح عمل مما جعلهم يحصلون على

[54] جميع هذه المقابلات في هذه المرحلة قد تمت مع عينة من المجتمع المضيف
مقابلة 1
[55] مقابلة 2
[56] مقابلة 4
[57] مقابلة 6
[58] المرجع السابق
[59] مقابلة 5
[60] مقابلة 5,7
[61] مقابلة محليين 7
[62] مقابلة 7,9
[63] المرجع السابق
[64] مقابلة 10
[65] مقابلة 6
[66] مقابلة 8
[67] مقابلة 1
[68] مقابلة 3

فرص عمل بأجرة رخيصة في كل وقت[69].وأضاف أنه "حينما تحدث عمليات تفتيش عليهم في مجال العمل فإن العمال السوريين يختفون بطريقة غريبة وكثير منهم لا يحمل إثبات شخصية".[70]
وأفاد أحد المواطنين بأن العمالة السورية ساعدت على تحسين قطاع الزراعة والمطاعم بشكل خاص، لكن ذلك أدى إلى سرقة العمل من يد العامل الأردني لأن السوريين سيطروا على جزء من سوق العمل الأردني بسبب الخبرة والأيدي العاملة الرخيصة[71].

وتحدث مواطن عن زيادة نسبة البطالة وقلة فرص العمل للأردنيين بسبب ضغط العمالة السورية وخاصة في محافظات الشمال.[72] وقدم آخر مثالًا على ذلك بقوله أنه كان يعمل في محطة للمياه براتب 200 دينار وهو أقل من الحد الأدنى للأجور في الأردن، ومع هذا استبدله صاحب المحطة بعامل سوري براتب 120 دينار وساعات عمل أكثر وهذا ينطبق على جميع المحلات الخدمية كالمطاعم وغيرها[73]. وشدّد كذلك على مشكلة أخرى وهي أن السوريين فتحوا محلات تجارية تبيع بأسعار أقل من المحلات الأردنية لان المحلات السورية تحظى بدعم المنظمات الدولية وتأمين كثير من البضائع بطرق غير شرعية كالتهريب مما اضطر كثيرًا من الأردنيين إلى إقفال محالهم التجارية فأصبح كثير من العمال بلا عمل.[74]

وتحدث أحد المهندسين على أن السوريين الذين يعملون في المزارع لا يتقبلون في كثير من الأحيان رأي صاحب العمل وخاصة الذين يعملون في الرعي. فهم يعارضون رأي الطب البيطري بحجة أن لديهم خبرات أفضل، وهذا قد أدى الى وفاة الكثير من الحيوانات داخل المزارع مما أفقد الأردنيين الثقة بالعمالة السورية. ورغم تعاطف أصحاب العمل الأردنيين معهم، إلا أن أصحاب العمل يتعرضون الى السرقة من قبل عمالهم السوريين[75]. واشتكى أحد المواطنين من أنه استأجر عمالًا سوريين لتركيب القرميد في أحد المنازل، فتبيّن فيما بعد (في فصل الشتاء) أنهم لم يضعوا قاعدة إسمنت مما أدى إلى تسرب المياه وخراب القرميد وإعادة تركيبه من جديد، تبعه خسائر كبيرة لصاحب المنزل[76].

كانت وجهة نظر عينة المجتمع المضيف متشابهة فيما يتعلق بمشاكل القطاع الطبي بسبب وجود اللاجئين السوريين. حيث لفت أحد الأطباء الأردنيين ان الكثير من السوريين يستغلون المراكز الطبية الأردنية بحجة عدم امتلاكهم للأموال مع أن جزءًا كبيرًا منهم هم من الأغنياء وأصحاب الاستثمارات[77]. وأضاف أن عددًا من الأطباء السوريين الذين يعملون في محافظة إربد جادون في عملهم، إلا أن عمل الأطباء من اللاجئين السوريين يقتصر على إعطاء الإبر والدواء في مؤسسات تابعة للمنظمات الدولية. وأضاف أن الأطباء السوريين يظنون أن الدواء الذي يصفونه أفضل من المضاد الحيوي وعلى الرغم من أن هذا الأمر ألحق الضرر بهم إلا أنهم غير مقتنعين بنصائح الأطباء. يظن هذا المواطن أن الأطباء السوريين بحاجة إلى تطوير علمي فهم لا يصلحون أن يكونوا أطباء قانونيين بسبب ذلك وهذا يؤدي الى كوارث طبية في كثير من الأحيان على الأراضي الأردنية كزيادة عدد الوفيات منهم[78]. وشدد أحدهم على أن الأطباء السوريين العاملون في المنظمات الدولية يستغلون المريض السوري من أجل إجباره على مراجعتهم في العيادات الخاصة التي يعملون بها [79].

وتحدث آخرون على أن ثقافة المريض السوري محدودة ويلجأ الكثير من السوريين إلى الصيدليات للعلاج وهذا أثر بشكل كبير على حالتهم الصحية[80]. كما أن الاهتمام الأكبر للسوريين فقط هو الحصول على صور الأشعة والإجازات المرضية لإرسالها إلى المنظمات الدولية.[81] قال آخر أن الضغط السكاني في محافظتي إربد والمفرق أدى ألى تمييز الصادق والكاذب منهم وخاصة الممرضين والأطباء والمرضى بشكل

[69] المرجع السابق
[70] المرجع السابق
[71] مقابلة 4
[72] مقابلة 6
[73] مقابلة 7
[74] المرجع السابق
[75] مقابلة 9
[76] مقابلة 4
[77] مقابلة 2
[78] المرجع السابق.
[79] مقابلة 8
[80] مقابلة 2,8. وبالرجوع الى تقرير نشر على موقع عمان نت (2015) بعنوان " تحول السوريين إلى الصيدليات فى ظل ارتفاع تكاليف العلاج", "حذر الاخصائى بالأمراض العصبية الدكتور أحمد العويد، من مخاطر تناول الأدوية دون استشارة طبية، لعدم قدرة الصيدلاني على التشخيص الدقيق للحالات المرضية، خاصة للمصابين بأمراض مزمنة، لتداخل أعراضها وتشابهها." "تحول السوريون الى الصيدليات في ظل ارتفاع تكاليف العلاج" | موقع عمان نت ((ammannet.net
[81] المرجع السابق

عام[82]. وأوضح شخص آخر أن الضغط السكاني أثر على القطاع الصحي الأردني ما أحدث نقصًا كبيرًا في العلاجات الرئيسية التي كانت متوفرة قبل اللجوء السوري.[83]

كما تم التطرق إلى بعض التصرفات السلبية التي يمارسها اللاجئون السوريون. فقد اشتكى أحد المواطنين من أن السوريين يستغلون مصطلح لاجئ ويلجؤون للتسول من أجل قضاء حاجاتهم بشكل عام[84]. ويستخدمون طرق متنوعة مثل التسول المباشر أو وسائل السحر والخرافات.[85] وشدّد أحد الصيادلة أن زيادة العطف على السوريين في البداية أدت إلى حالات كثيرة من النصب والاحتيال[86]. وأدى هذا بدوره إلى دخول بعضهم السجون، كما أن زيادة العطف على الأمهات والأطفال زادت من ظاهرة التسول. حتى أن بعض السوريين استغلوا هذا العطف ليحصلوا على خصومات في الأسعار والذي تحول بمثابة قانون ليثبتوا أن هذه الأسعار التي حصلوا عليها هي الأصلية وليس عطفًا من الآخر.[87]

بناءًا على ما أورده بعض الذين تمّت مقابلتهم من المجتمع المضيف، فقد أشاروا إلى ظهور مشاكل متفرقة تابعة لكثافة الضغط السكاني و أهمها:

- ضعف المياه والإسراف العالي للمياه.[88]
- تذمر البعض من هروب بعض المستأجرين تاركين خلفهم فواتير ماء وكهرباء بمبالغ عالية إضافة الى تخريب كبير داخل البيوت[89].
- ارتفاع أجور السكن والذي خلق مشاكل كثيرة أهمها عدم استجابة أصحاب العمارات والمؤجرين لشكاوى الأهالي لأنهم يحصلون على أجور عالية من المنظمات الدولية.[90] حيث أكد أحدهم أن "أجور السكن تضاعفت بمعدل ثلاث أضعاف فأصبحت بين 200-250 دينار للشقة بدلا من 70-80 دينارًا". فأصبح من غير السهل على الأردنيين العثور على سكن بأجرة رخيصة.[91]
- سبّب بعض السوريين مشاكل لبعض الأردنيين الذين امتلكوا سيارات باسم أردنيين، إذ أخلى السوريون مسؤولياتهم القانونية تجاه بعض الحوادث ولم يعترفوا بها ولا بالأضرار التي أحدثوها.[92]
- وحسب ما أفادت به عينة الدراسة، فإن اللاجئين السوريين ينقسمون إلى ثلاث طبقات رئيسية:
- طبقة معدومة وتمثل الشريحة الأعلى بين اللاجئين.
- طبقة وسطى، وهي الشريحة الثانية من بين اللاجئين.
- الطبقة الثرية، وهي طبقة غنية استغلت السوريين والأردنيين على حدٍ سواء. والمشكلة هنا أن الحكومة الأردنية أو المفوضية لم تضع قوانين واضحة تفرّق بين هذه الطبقات وكيفية التعامل معها.[93]
- وتساءل بعض المواطنين الأردنيين كيف سيتعامل المواطن الأردني مع اتجاهات سياسية وعقائدية ومذهبية وعرقية مختلفة؟ وهل كل اللاجئين معارضين للنظام السوري؟ وهل جميع اللاجئين السوريين القادمون للأردن فارون من الحرب أو من النظام؟ أم لهم أهداف أخرى؟

التحديات أو المشاكل الرئيسة التي يواجهها اللاجئون السوريون في المجتمع المضيف.

[82] مقابلة 2
[83] مقابلة 6. عند البحث في مدى صحة هذه المعلومة وجدنا أن عبء ضغط اللاجئين السوريين على القطاع الصحيهو "زيادة نسبة صرف المستهلكات الطبية وغير الطبية بنسبة لا تقل عن 30%, وزيادة نسبة استهلاك العلاجات." يرجى الرجوع الى تقدم في النظام الصحي للاجئين السوريين في الاردن | صورة وخبر | وكالة عمون الاخبارية ((ammonnews.net
[84] مقابلة 2. للمزيد من المعلومات انظر المراجع توقيف متسولين و تحويلهم للقضاء باربد - المدينة نيوز ((almadenahnews.com روايات مثيرة عن وسائل لكسب المال ينتهجها اللاجئون السوريون في شمال الأردن وبعضهم يقفز من من نكبة اللجوء إلى الثراء ((alquds.co.uk
[85] مقابلة 3
[86] مقابلة 8
[87] المرجع السابق
[88] مقابلة 3,6. بالرجوع إلى المراجع الالكترونية تبين أن وجود اللاجئين السوريين في الأردن زاد من الضغط على مصادر المياه. وللمزيد انظر المرجع مياه اربد: اللاجئون السوريون ابرز أسباب نقص المياه في المحافظة (factjo.com)و انظر مقابلة الخبراء
[89] مقابلة 2.
[90] مقابلة 6,7
[91] مقابلة 1. يرجى الرجوع الى المرجع اللاجئون السوريون يرفعون اجور السكن في المفرق الى 300 دينار - الوكيل الاخباري ((alwakeelnews.net
[92] مقابلة 2
[93] مقابلة 2

يمكن حصر هذه التحديات أو المشكلات من خلال المقابلات الشخصية التي تم إجراؤها مع 10 من اللاجئين السوريين من مختلف الأعمار والجنس والفروقات الثقافية والتعليمية ومستوى المعيشة، حيث اعتبرت غالبية العينة أن التنمر هو إحدى أبرز التحديات التي يواجهونها في المجتمع المضيف. فقد شدّد طالب سوري يدرس في جامعة الزرقاء، على أن المشكلة الرئيسة التي واجهته منذ دخوله الأردن هي

مشكلة التنمر، وقد عبّر عنها المحليون بمصطلحات "أنت سوري أو أنت لاجئ، عد من حيث أتيت"[94]. وأضاف لاجئ آخر من سكان محافظة إربد، أن مشكلة التنمر بين الأطفال أكثر بكثير من الفئات العمرية الأعلى وعبارات "أنت لاجئ وأنت سوري، أنت غريب، أنت أجنبي" هي عبارات متداولة في الحارات والمدارس وهذا يعود بالضغط النفسي الكبير على الأطفال والأهالي في آن واحد[95].

وذكرت لاجئة سورية غير متعلمة أنها حين اشتكت إلى أهالي الحي من أذى أولادهم وأطفالهم، كانت إجابتهم مباشرة وحادة "ارحلوا من هنا، أنتم غرباء" مما اضطرها إلى الرحيل إلى منطقة أخرى. وأضافت أنها تعرضت للتنمر مرة أخرى أثناء خدمتها في البيوت، إذ رفض أحدهم إعطاءها كامل الأجرة بقوله "أنتِ لاجئة سورية ما إلك شيء، في النهاية سوف تعودون إلى بلادكم[96]". وقد أكّد أحد اللاجئين السوريين على أن مشكلة التنمر بين الأطفال تكاد تكون ظاهرة بين فئات الأطفال، وعبارة "أنت سوري" دارجة على لسان الأغلبية، بل سمع بعضهم يقول: "سواء كنت سوري أو أردني متجنس أو مغترب أو زائر فأنت لست صاحب بلاد"[97] .

فيما ذكرت لاجئة سورية أنها سكنت في الطابق الثاني وكان صاحب البيت الذي يسكن في الطابق الأول يراقبها باستمرار وقد عانت كثيرًا من تقييد حريتها في الدخول والخروج، فأصبحت عاجزة عن الشعور بالحرية، وكأنها تعيش في قفص أو تحت المجهر في كل حركاتها وجلوسها خارج البيت. وعندما قرّرت الرحيل بعد أن ضاقت ذرعًا، كان جواب صاحب البيت لها: "روحي انقلعي إلى بلدك، لعن الله الساعة التي شفناكم فيها". [98] وذكرت لاجئة أخرى، أنها تعرّضت هي وأطفالها للتنمر من طلبة إحدى المدارس، وعندما اشتكت إلى المديرة، قامت برفض الشكوى بتنمرٍ أيضًا قائلة: "أنتم سوريون وأولادنا أولى من أولادكم [99]". وتبعًا لمشكلة التنمر فقد أكّدت غالبية العينة معاناتها من أذى الجيران وسكان الحي. ذكرت لاجئة أنها عانت من مشكلة أذى الجيران وخاصة الأطفال الذين كانوا يعتدون على أطفالها بشكل متكرّر، ويرمونهم بالحجارة وعلى بيوتهم. ولهذا اضطرت للانتقال إلى مكان آخر بسبب الأذى الشخصي[100]. بل إن أحد اللاجئات السوريات طردت من البيت في منتصف الليل[101]. فيما أكد آخر أن أول مشكلة واجهها هي تعرّض أحد أقربائه إلى الضرب المبرح والتهجم على المنزل من قبل سكان الحي، وتعرّض للتهديد إذا اشتكى لأي جهة[102]. وأضافت إحدى اللاجئات أنه وبالرغم من حرصها على جمع ورمي النفايات بشكل منتظم إلا أن الجيران كانوا دائمًا يوجهون لها تهمة رمي النفايات ويتهمونها بأنها السبب في قذارة الحي. وأكدت أن هذه التهمة كانت توجّه لها وحدها دون غيرها ولم يصدقها أحد عند نفيها لهذه التهم.[103]

بالإضافة الى ذلك، تطرق البعض لقضايا التحرش بأنواعه وتبعاته عليهم. إذ ذكر لاجئ سوري أن الكثير من اللاجئات السوريات الإناث قد تعرضن للتحرش وخاصة من أصحاب المنازل و العمل وفي الأسواق، فذكر أن صاحب منزل قد تحرش بإحدى الأسر السورية التي تسكن عنده، وعندما لم تلبِ طلبه طردهم من المنزل وأن إحداهن طردت من المنزل في منتصف الليل[104]. كما أن شابًا من أقاربه تعرّض للطعن من قبل أحد المحليين بسبب التحرش بشقيقة هذا الشاب الذي حاول الدفاع عن شقيقته[105] وأضاف أن طالبًا سوريًا تعرّض للضرب الشديد المبرح في إحدى الجامعات بسبب قيام أحد المحليين بالتحرش بفتاة سورية طالبة في الجامعة أيضًا، وقد تطور الأمر إلى دخوله المستشفى إثر إصابته بطعنات حادة. ولهذا اضطرت بعض

[94] جميع المقابلات في هذه المرحلة هي من عينة اللاجئين السوريين
مقابلة 1
[95] مقابلة 4
[96] مقابلة 5
[97] مقابلة 6
[98] مقابلة 8
[99] مقابلة 10
[100] مقابلة 5
[101] مقابلة 10
[102] مقابلة 7
[103] مقابلة 10
[104] مقابلة 4
[105] المرجع السابق

الأسر السورية إلى إرسال بناتهم في باص خاص إلى المدارس بسبب تعرض بناتهم للتحرش من قبل بعض الأشخاص[106]. وفي رواية لأحد اللاجئين، ذكر أن منزل أحد أقاربه قد تعرّض للهجوم، وتعرّض أحد سكان البيت للضرب من قبل مجموعة من الأشخاص، وأنه شخصيًا تعرّض للتهديد إذا قدم شكوى، وأنهم سيتعرضون لبيته بالتحرش المستمر وقد اعتذر عن ذكر الألفاظ النابية التي يتحرشون بها [107].

ذكرت إحدى اللاجئات الأرامل أن أول مشكلة واجهتها هي التحرش من قبل صاحب المنزل الذي استأجرت عنده، إذ طلب إقامة علاقة معها بصورة صريحة ومباشرة وعندما صدته عاقبها بقطع المياه عنها فاضطرت للرحيل إلى منزل عمها[108]. وأضافت أن أحد الشباب كان سكرانًا قد تحرّش بها وبإبنة عمها، ولما خرج عمها وأصحاب البيت له وطالبوه بالرحيل بكل هدوء قام بتهديدهم بألفاظ غير لائقة، فاضطروا للاتصال بصاحب المنزل الذي قدم وعالج الموقف[109]. وأضافت أنها كانت تتعرّض للتحرش بشكلٍ شبه يومي، حتى أن أحد أصحاب محل فواتيركم- حينما ذهبت له لحل مشكلة الإنترنت المفصول- بادرها قائلاً: "خذي رقم تلفوني، لنبقى على تواصل, واعتبري أن فاتورة التليفون قد دفعت" ومن ثم عرض عليها المال مقابل علاقات جنسية [110].
أفادت إحدى اللاجئات بعمر الستين عامًا أنها ذهبت إلى إحدى الأسواق، فسألت صاحب المحل عن سعر سلعة ما، فأجابها بلا تردد:" السعر مجاني، أعطيني رقمك الشخصي". فلما قالت له "أنا بعمر والدتك قال لها: "عادي، اعطيني رقمك". وأضافت أنها لا تستطيع الخروج من المنزل لوحدها بسبب التحرش المباشر من المجتمع المضيف[111].

ومن ضمن التحديات التي عانت منها عينة الدراسة هي معضلة الخروج من المخيمات والدخول إلى البلد المضيف. يذكر أحد الطلاب السوريين في جامعة العلوم والتكنولوجيا أنه دخل الأردن إلى مخيم البشابشة في منطقة الرمثا لمدة شهرين وبالكاد عثر على كفيل مقابل مبلغ مادي (200 دولار) وخرج من المخيم[112]. أما لاجئ آخر فذكر أنه دخل الأردن عام 2013 وخرج من مخيم الزعتري بعد خمسة عشر يومًا عن طريق المفوضية[113]. فيما ذكر أحد اللاجئين، وهو خريج جامعة دمشق، أنه دخل الأردن عام 2012 وبقي في مخيم الزعتري لمدة سبع سنوات عمل فيها مدرسًا إضافيًا[114]. وتذكر إحدى اللاجئات أنها دخلت مخيم الزعتري عام 2014 وخرجت منه بعد مدة قصيرة مقابل دفع كفالة لأحد المحليين تقدر ب 100,000 ليرة سورية. وخرجت إلى المفرق لكن هذا الكفيل اختفى دون أن تحصل منه على ورقة كفالة رسمية[115].

كما أقرت أغلبية العينة أن حجم الأسرة وتدني مستوى الدخل ومشاكل العمل هي من ضمن التحديات التي يواجهها اللاجئون في المجتمع المضيف. ذكر أغلب اللاجئين السوريين أنهم يعانون من حجم الأسرة الكبير الذي يبلغ بين 3-6 أفراد في المتوسط وأحيانًا يزيد عن ذلك[116]. وهذا يجعل راتب عمل الأب لا يسد جوع أفراد الأسرة [117]، أو عدم القدرة على إرسال أطفالهم للمدارس.[118] واشتكى معظم اللاجئين من تدني مستوى الدخل والذي يقارب 250 دينارًا وهي لا تكفي لسد حاجات الأسرة من تعليم وعلاج[119]. وهذا المبلغ هو مقابل 15 ساعة عمل بشكل يومي.[120] وذكر بعضهم أن الأجرة اليومية هي 4 دنانير مقابل عدد الساعات هذه[121]. وذكر أحد اللاجئين أنه كان يحصل على 90 دينار فقط من مفوضية اللاجئين[122] وأنه إذا عمل في أحد الأعمال اليومية فإن أجرته متدنية جدا مقابل 7-9 ساعات عمل يوميًا مستغلين حاجته للعمل[123]. وتحدث أغلب اللاجئين عن مشكلة عدم المساواة في الأجور وساعات العمل بين الأردنيين والسوريين وأن المشكلة الأهم

[106] المرجع السابق
[107] مقابلة 3
[108] مقابلة 9
[109] المرجع السابق
[110] المرجع السابق
[111] مقابلة 10
[112] مقابلة 2
[113] مقابلة 3
[114] مقابلة 4
[115] مقابلة 9
[116] مقابلة 3,4,5,6,7,8
[117] مقابلة 7
[118] مقابلة 8
[119] انظر هامش 116
[120] المرجع السابق
[121] مقابلة 4,6
[122] مقابلة 7
[123] المرجع السابق

في العمالة اليومية أن صاحب العمل لا يعطي الأجر كاملًا مستغلًا عدم قدرة اللاجئين على الشكوى بهذا الخصوص.[124]
واشتكت إحدى اللاجئات التي تعمل في المنازل أنها كانت تعمل لمدة 9 ساعات مقابل 15 دينار تحت ضغط هائل من صاحبة المنزل، إضافة إلى الإهانة المتواصلة بأن عملها غير متقن[125]. كما أن أحد المشاكل المهمة هو تراجع صاحب العمل عن تشغيل اللاجئة في البيت دون تعويضها بدل المواصلات أو أي شيء آخر[126]. ومن المشاكل التي واجهتها إحدى اللاجئات العاملات في المنازل هي اتهامها بسرقة الذهب من المنزل الذي تعمل به بالإضافة إلى وصفها بأقسى الأوصاف، تقول "ماذا تفيدني كلمة آسف بعد ثبوت

براءتي". [127] فيما ذكر أحد اللاجئين أن ابنه طرد من العمل دون إعطائه أجره البالغ 200 دينار إضافة إلى مشاكل تأجيل الراتب أحيانًا أو بخس الأجر بشكل متعمد واستغلاله في العمل لساعات طويلة[128]. وذكر أحدهم كذلك أن ابنه عمل في محطة مياه ولكنه لم يحصل على أجرته بالكامل مع أنه يحمل تصريح عمل، فكان الاستغلال واضحًا لأن النظرة المعروفة هي أن العامل السوري لاجئ ومستضعف[129].

اشتكت معظم عينة اللاجئين من ارتفاع أجور السكن في محافظتي إربد والمفرق مقارنة بتدني أجور العمل. ذكر أحدهم أنه بعد خروجه من المخيم واجه صعوبة كبيرة في إيجاد مسكن رخيص حيث أن أقل أجرة منزل في اربد كانت 200 دينار وذلك بسبب الكثافة العالية للسكان وكثافة اللجوء في آن واحد، لذا فقد توجه هو وعائلته للمفرق وحصل على مسكن بأجرة منخفضة قيمتها 120 دينار[130]. وذكر آخر أنه في الوقت الذي كان يحصل فيه من المفوضية على 90 دينارًا، كانت أجرة مسكنه في إربد 120 دينارًا. وبقي يسكن في إربد لأن المفوضية قامت بدفع إيجار المسكن لمدة 9أشهر، وأسكنه أحد المواطنين9 أشهر أخرى دون أجر[131]. وذكر أحدهم أن صاحب المنزل الذي استأجر عنده قام برفع أجرة المسكن أكثر من مرة في السنة[132]. ولذا عجزت بعض الأسر عن دفع أجرة مسكانها أحيانًا فإما أن يتم طردهم من المنزل أو أن يقوم أحد المحسنين بدفع أجرة المسكن عنهم.[133] وتذكر إحدى اللاجئات أنها انتقلت لتسكن في شارع الجامعة في شقة مفروشة وغادرتها خوفًا من دفع مبالغ إضافية في حال خراب أثاث المنزل مما اضطرها إلى استئجار شقة أخرى بمبلغ 180 دينار "وقد رفض صاحب الشقة تنزيل الإيجار رغم توسلاتي له.[134]"

المشاكل التي عانى منها اللاجئون المستهدفين ضمن عينة الدراسة بشكل عام حسب ما ورد في مقابلاتهم بخصوص التعليم تتلخص فيما يلي:

- صعوبة انخراط أطفال اللاجئين في المجتمع المحلي بسبب تخصيص مدارس للسوريين خلال الفترة المسائية.[135]
- الفروقات اللغوية، فالدراسة في سوريا باللغة العربية، حيث واجه الطلبة اللاجئون صعوبة في اللغة الإنجليزية خاصة في المواد العلمية.[136]
- عدم وجود منح كافية للتعليم من قبل المفوضية أو الاتحاد الأوروبي وإن وجدت فهي قليلة تصل لعشرين منحة مقابل 3000 طالب.[137]
- عدم وجود مدرسين خصوصي لمساعدة اللاجئين وهذا أوقع ضغطًا كبيرًا على الطلبة.[138]
- ارتفاع الأقساط الجامعية للتخصصات في الجامعات الأردنية بالنسبة للطلبة اللاجئين حيث يتم معاملتهم معاملة الطالب الدولي. مثال على ذلك هو أن ساعة تخصص الصيدلة على البرنامج الدولي هي 250 دينارًا.[139]

[124] مقابلة 4,6,7
[125] مقابلة 9
[126] المرجع السابق
[127] مقابلة 10
[128] مقابلة 7
[129] مقابلة 4
[130] مقابلة 4
[131] مقابلة 7
[132] مقابلة 6
[133] المرجع السابق
[134] مقابلة 10
[135] مقابلة 4,9
[136] المرجع السابق
[137] مقابلة 1,2
[138] المرجع السابق
[139] المرجع السابق

- عدم قدرة بعض اللاجئين على إدخال أبنائهم الى المدارس بسبب الرفض الشديد من قبل إدارة المدرسة. وتحدثت إحداهن أنها اضطرت إلى البحث عن واسطة من أهالي الحي الذين ذهبوا معها إلى مديرية التربية والتعليم حتى استطاعت حل المشكلة[140]، لكنها تعرضت للتنمر الشديد من قبل مديرة المدرسة وبعض الطلبة.

وقد اتفقت غالبية أفراد العينة على أن المشاكل الصحية التي يواجهونها هي:

- تخلي المفوضية بعد فترة من اللجوء عن تغطية نفقات العلاج.[141]
- مواجهة صعوبة كبيرة في مراجعات الطب العام وصرف الأدوية.[142]
- عدم المساواة بين الأردني واللاجئ في العلاج، وذكر أحدهم أنه دفع مبالغ عالية للحصول على تقارير طبية.[143]
- صعوبة الحصول على إجازات مرضية في العمل.[144]

وقد عانى أفراد العينة المستجيب من بعض المشاكل المتفرقة التي يمكن ذكرها كما يلي:

- عدم إشراك اللاجئين في الضمان الاجتماعي أثناء العمل.[145]
- صعوبة الانتساب إلى النقابات المهنية الأردنية[146]، ومنها نقابة الصيادلة مثلا وذلك لارتفاع رسوم الانتساب لغير الأردني التي تبلغ 1000 دينار مقابل 200 دينار للأردني.
- صعوبة الحصول على هوية من الجهات الأمنية تحت ذريعة عدم وجود موظف[147].
- عدم مساعدة المفوضية لهم في حل مشاكلهم الإدارية وهذا سبب مخالفات رسمية لهم.[148]
- إن الموظف الأردني لا يهتم بإيصال رسائل اللاجئين وحاجاتهم إلى الجهات المختصة بالشكل الصحيح.[149]
- استغلال المحتالين لهم عند حل مشاكلهم حيث تقول إحداهن أنها اتفقت مع محامي للإفراج عن ابنها من السجن مقابل 500 دينار لكنه طالبها بمبلغ 2000 دينار ومن ثم تبيّن أنه محتال ولم يذهب للمحكمة أو السجن أو يفعل لأجلها شيئًا وقد عرفت لاحقًا أنه ذاته من أصحاب السوابق.[150]
- فصل خدمات الكهرباء والماء والإنترنت عن اللاجئ عند حدوث أي مشكلة بينهم وبين مالك السكن ومن ضمنها التحرش.[151]
- غلاء فواتير الكهرباء والماء فهي باهظة الثمن كما يراها اللاجئ السوري.[152]

<u>عرض الحلول التي عرضها المجتمع المضيف واللاجئون</u>

الحلول الممكنة لدفع التغيير بمساعدة صناع القرار من وجهة نظر اللاجئين والمجتمع المضيف.

<u>الحلول من وجهة نظر اللاجئين:</u>

يمكن تقسيم الحلول التي طرحها اللاجئون السوريون إلى:

[140] مقابلة 5,4,6
[141] مقابلة 8
[142] المرجع السابق
[143] مقابلة 7
[144] مقابلة 6
[145] مقابلة 7
[146] مقابلة 2
[147] مقابلة 10
[148] مقابلة 4
[149] مقابلة 7
[150] مقابلة 8
[151] مقابلة 9
[152] مقابلة 4

أولًا: قضايا المسكن وأجرة السكن

اقترح أحد اللاجئين تأجير البيوت حسب المساحة فمثلًا شقة مساحتها 150 مترا يتم تأجيرها ب 100 دينار.[153] واقترح آخر ضرورة وجود عقود واضحة للسكن وتخفيض الأجور.[154] وشدّد لاجئ آخر على أخذ تعهدات على المؤجرين بعدم طرد المستأجرين لأسباب تافهة[155] وإيجاد لجنة مشتركة تشرف على السكن والايجار وتقييمه قبل الايجار وبعده.[156]

ثانيا: التعليم

ذكر أحد اللاجئين ضرورة التدريس الصفي المختلط لسهولة الانخراط في المجتمع المحلي[157] وعدم انقطاع المعلم عن التدريس في المدارس ، تخفيض أسعار الساعات الدراسية في الجامعات أسوة بالطلبة الأردنيين وليس معاملتهم كأجانب يدرسون على النظام الدولي وزيادة المنح التعليمية المقدمة للاجئين.[158]
كما أكد آخرون على نشر التوعية والثقافة اللازمة من قبل إدارات الجامعات لحل مشكلة التنمر والتقريب بين اللاجئين والطلبة المحليين.[159] وحثّ لاجئ آخر على وجوب تشغيل المعلمين السوريين كموظفين رسميين من قبل وزارة التربية الأردنية حتى تكون قادرة على حل مشاكل الطلبة وتكون جهة رقابية في الوقت نفسه.[160]

ثالثًا: المشاكل الاجتماعية والعلاقة بين الطرفين

ذكر أحد الطلاب اللاجئين على أن مشكلة التنمر هي من أخطر المشاكل التي يواجهها اللاجئ السوري ولذا يجب حل هذه المشكلة بأسرع وقت ممكن قبل تفاقمها وخلق مشاكل أخرى مرتبطة بها[161]. وشدّدت لاجئة في محافظة إربد على ضرورة تعاون أهالي المنطقة من الطرفين لحل مشاكل الأطفال وحمايتهم من الأذى الذي يتعرضون له.[162] وأضافت أنه يجب الحد من اتهام اللاجئين المتكرّرة بالقذارة وعدم النظافة.[163] وشدّد أحد اللاجئين المتطوعين بضرورة إيجاد مقترحات عقلانية لحل مثل هذه المشاكل الناتجة عن الجهل بين الطرفين ونشر ثقافة التقارب بين اللاجئين والأردنيين من خلال جماعات مشتركة من الطرفين لحل مشاكل التنمر والمشاجرات وإنصاف المظلوم من خلال أخذ تعهدات على المعتدين بعدم تكرار أفعالهم.[164] ويقترح أحدهم إيجاد صندوق أو منظمة رسمية تكون مرجع للشكاوى من الطرفين، وأضاف أن تعاون الجهات الرسمية والمحلية هو السبيل الوحيد لتحقيق العدالة بين الجميع[165].

أحد اللاجئين السوريين من كان محافظة المفرق ضرورة تشكيل فرق تطوعية من المجتمع المحلي لتقصي أحوال اللاجئين بدقة وتقديم دراسات صحيحة عن الأفراد الذين يحتاجون إلى دعم حقيقي.[166] وأجمع أغلب اللاجئين على ضرورة تأمين راحة المستأجرين في بيوتهم بلا تنمر أو تحرش وملاحقة ذوي الأسبقيات لمنع

[153] مقابلة 1
[154] مقابلة 2
[155] مقابلة 6
[156] مقابلة 8
[157] مقابلة 1
[158] المرجع السابق
[159] مقابلة 6,8
[160] مقابلة 7
[161] مقابلة 1
[162] مقابلة 5
[163] المرجع السابق
[164] مقابلة 6
[165] مقابلة 7
[166] مقابلة 2

استغلال اللاجئين.[167] وعدم النظر إليهم بعين الغرباء والمستضعفين واستغلال الأمينين منهم، هو مطلب رئيسي من خلال التوعية الدينية للمجتمع المضيف بضرورة الحفاظ على الأخلاق الأساسية في الدين الإسلامي[168].

رابعًا: العمل وحقوق العمال

يشكو معظم اللاجئين من استغلال العامل السوري ولذلك يشدّدون على إيجاد حل لإنصافه في ارتفاع الأجور وتقليل ساعات العمل الطويلة[169]. إن تقريب الأجور بين الأردني والسوري وتأمين عمل للاجئين من قبل المنظمات الدولية هو مطلب رئيسي[170]. وهذا يتطلب وجود هيئات خاصة لتقديم الشكاوى العمالية حال وقوعها[171]. وشدّد أحد اللاجئين الذي يعمل لدى اليونيسيف بأجر متدني بضرورة تحسين دخل اللاجئين لتخفيف أعبائهم اليومية[172]. وأن العامل السوري يحتاج إلى حماية قانونية من خلال عقود خطية بين العامل السوري ورب العمل لحفظ حقوقه. وهذا لن يتم إلا بوجود جهات رقابية تضمن تحصيل حقوقهم بالكامل[173]. إن إشراك السوريين في وظائف المنظمة يحقّق للعمال السوريين العدالة من خلال إيصال صوتهم إلى الجهات المختصة[174] وذلك عن طريق إيجاد صندوق لشكاوى العمال حتى لا تترك الأمور عشوائية وتضيع الحقوق[175]. ويتساءل: لماذا لا تسمح المنظمات للسوريين العمل لديها؟[176] وطالب أحدهم بضرورة تفعيل قانون العمل والعمال الأردني ليشمل تحت مظلته العمال السوريين.[177] وطالب أحد اللاجئين بضرورة تخفيض أسعار انتساب اللاجئين للنقابات المهنية الأردنية أسوة بالأردنيين[178]. واقترح أيضًا السماح للاجئين السوريين بالانتساب للضمان الاجتماعي ولو بنسبة 10% ولمن تنطبق عليهم الشروط.[179]

خامسًا: المشاكل الصحية

طالب أحد طلاب الصيدلة في جامعة العلوم والتكنولوجيا بشمول السوريين في مظلة التأمين الصحي الشامل ويستثنى منها: الولادة وجراحة العين. وأضاف لو أن هذا التأمين كان لفئات عمرية محدّدة وبصورته البسيطة.[180]

وأخيرًا قدم بعضهم بعض الحلول في قضايا متفرقة أهمها:

طالبت إحدى اللاجئات العاملات بضرورة تخصيص يوم للاجئ السوري لتخليص معاملاته والحصول على الهويات اللازمة.[181] وذكّر آخر بضرورة تعاون رؤساء البلديات والمخاتير وأهل الحل والعقد بتسهيل وحل مشاكل اللاجئ السوري بشكل عام.[182]

<u>الحلول من وجهة نظر المجتمع المضيف</u>

[167] مقابلة 8,6,3,7
[168] مقابلة 9, 10
[169] مقابلة 3,4,6
[170] مقابلة 3,5
[171] مقابلة 3
[172] مقابلة 4
[173] مقابلة 4,6
[174] مقابلة 7
[175] المرجع السابق
[176] المرجع السابق
[177] مقابلة 3
[178] مقابلة 2
[179] المرجع السابق
[180] مقابلة 2
[181] مقابلة 5
[182] مقابلة 6

أولاً: المشاكل الاجتماعية:

1. ضرورة العمل بشكل جماعي لحل المشاكل الاجتماعية المترتبة على وجود اللاجئين في المجتمع المضيف و التي زادت بسبب طول مدة اللجوء وخاصة بعد فقدان الأمل بعودة اللاجئين السوريين إلى سوريا بعد نجاح الرئيس الأسد للمرة الثانية في الانتخابات[183] .
2. ضرورة وجود جمعيات خاصة لتقديم التوعية للسوريين في أساليب حياة المجتمع الأردني من خلال منظمات معينة.[184]
3. توعية اللاجئين وتدريبهم على النظافة وطرح النفايات في الأماكن المخصّصة لها عمل مبادرات من أهل الحي الذي يسكن فيه اللاجئون وتوضيح العادات والتقاليد الأردنية بشكلٍ عملي واضح وليس نظري عن طريق الاختلاط المتبادل وذلك لتجنب زيادة المشاكل الاجتماعية والتحديات الخطيرة.[185]
4. نشر ثقافة الصدق والتعاون والثقة بين اللاجئين وبين المجتمع المضيف دون النظر إلى الغايات الشخصية فقط، ليعود بالفائدة المشتركة على الطرفين.[186]
5. ضرورة انخراط اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني، مع حفظ حق الجار والمكان المسكون أو الحي الذي يسكنونه.[187]
6. ضرورة متابعة اللاجئين السوريين لأبنائهم لحل مشكلة التعدي على المجتمع المضيف، وكذلك الأمر ينطبق على المحليين سواء كان ذلك في المدرسة أو في مكان السكن، تشكيل لجنة أو فريق سوري- أردني مشترك يضم شخصيات رسمية وغير رسمية لحل المشاكل الناتجة بين الطرفين في الأحياء بشكل قانوني.[188]
7. تنظيم زيارات متكررة للبيوت السورية وطرح المشاكل الموجودة من الطرفين، وإيجاد الحلول اللازمة لها لتجنب جميع السلوكيات السلبية التي تؤدي لخلق تحديات خطيرة بين اللاجئ والمضيف.[189]

8. اللجوء إلى صاحب المنزل لحل مشكلات المزعجين من اللاجئين وفي حال تكرار الشكوى ضدهم يتم التوجه بشكوى رسمية الى الجهات المختصة.[190]

I. ضرورة تقديم النصح والتوعية باستخدام خطاب لائق، والابتعاد عن الألفاظ المسيئة بين الطرفين، فذلك فيه حفظ للكرامة الشخصية أولًا والمجتمع ثانيًا .[191]
II. توعية الأردنيين بشكل قانوني وشرعي من الفئات السورية المتسولة التي تتعامل بالديون والتحذير من هذه الحالات المستغلة للأوضاع.[192]

183 -المرجع السابق.
184 -مقابلة المجتمع المضيف 3، 4.
185 ا-المرجع السابق.
186 -مقابلة المجتمع المضيف 4.
187 - مقابلة المجتمع المضيف 5، 7.
188 -المرجع السابق.
189 -المرجع السابق.
190 -مقابلة المجتمع المضيف 7
191 -المرجع السابق.
192 -مقابلة المجتمع المضيف 8.

ثانيًا: مشاكل العمل والعمال:

1. تحديد أجور السوريين قانونيًا ودعم العامل الأردني ورفع مستواه من حيث الدخل بعد ضغط العمالة السورية الذي أدى إلى ارتفاع مستوى بطالة العمالة الأردنية، بسبب انخفاض أجور العامل السوري[193].
2. زيادة فرص العمل للعامل الأردني وتحديد الوظائف والمهن الخاصة بالأردنيين والممنوعة عن السوريين.[194]
3. توحيد أجرة العمال وتقسيمها بالتساوي بين العامل الأردني والسوري.[195]
4. تنظيم خروج ودخول السوريين من وإلى مخيم الزعتري من خلال تصاريح واضحة وجهات رقابية عليهم، وخاصة العمال منهم وهذا يؤدي الى مساعدة العمال الأردنيين في سوق العمل.[196]

5. السماح بزيادة المشاريع الاستثمارية للسوريين شريطة دخول نسبة متساوية للعمال السوريين في هذه المشاريع وزيادة المشاريع الاستثمارية الأردنية للأردنيين وحدهم، على أن يتم هذا بشكل مباشر من وزارة العمل وجهات رقابية مستمرة في التفتيش على العمال السوريين .[197]
6. عمل احصائيات بالعمالة السورية وتحديد مهنها وأماكنها وساعات العمل الخاصة بها.[198]

7. يجب تركيب كاميرات في أماكن العمل وخاصة في المزارع لضبط المخالفات من قِبل الجهات الأمنية.[199]
8. عدم تشغيل من لا يتمتع بالخبرة منهم بالعمل لتقليل الأضرار الناتجة على الممتلكات المحلية [200].

ثالثًا المشاكل الصحية والطبية:

1. التركيز على الجمعيات والمنظمات الدولية والمحلية لتكثيف الثقافة الصحية لدى اللاجئين السوريين للحفاظ على البيئة والصحة [201].
2. زيادة المراكز السورية لاستيعاب زيادة ضغط اللجوء لتخفيف هذا الضغط على المراكز الصحية والمستشفيات وخاصةً في محافظتي إربد والمفرق.[202]
3. توعية طبية خاصة للسوريين لعلاج الإبر ومضاره لاعتقاد السوريين أن الإبر هي العلاج الأمثل دائمًا وضرورة وجود فريق طبي يشرح للسوريين الثقافة الطبية بشكلٍ شامل (بجميع أبعادها[203].
4. ضرورة تأمين حليب الأطفال من قِبل المنظمات للتقليل من عمليات "التسول الطبي" الذي أصبح ظاهرةً واضحة وجديدة في المجتمع الاردني[204].
5. تكثيف حملات التوعية للأطباء السوريين والمرضى بقيادات أردنية وذلك لأن الأطباء السوريين بحاجة لإعادة تأهيل طبي بسبب قِدم معلوماتهم ودراستها باللغة العربية في الجامعات السورية، وفتح مراكز متخصّصة مجانية من قِبل المنظمات الدولية يؤهل فيها الأطباء

[193] -مقابلة المجتمع المضيف 1.
[194] -مقابلة المجتمع المضيف 2.
[195] -مقابلة المجتمع المضيف 3.
[196] -المرجع السابق.
[197] -مقابلة المجتمع المضيف 6.
[198] -مقابلة المجتمع المضيف 7.
[199] -المرجع السابق.
[200] -مقابلة المجتمع المضيف 9.
[201] مقابلة المجتمع المضيف 4.
[202] -مقابلة المجتمع المضيف 6.
[203] -مقابلة المجتمع المضيف 8.
[204] -المرجع السابق.

السوريين لتخفيف الضغط على المراكز والمستشفيات الأردنية، وتخصيص عيادات خاصة لنشر ثقافة الوعي بشكل عام وكله تحت إشراف طبي أردني للحفاظ على أرواح المرضى .[205]

رابعًا: مشاكل متفرقة:

1. يجب حل مشكلة كثافة اللجوء السوري الذي أدى لمشاكل كبيرة في ضعف المياه والكهرباء وارتفاع أسعارها [206].
2. توثيق عقود الإيجار لحفظ حقوق الطرفين قانونيًا ولأن كثيرًا من المستأجرين السوريين يتركون البيوت خلسةً بدون دفع إيجار وترك فواتير ماء وكهرباء متراكمة بالإضافة إلى تخريب كثير من البيوت مما يحمل المؤجر كلفة عالية لإصلاحها، وفرض مبلغ تأمين مالي لضمان حقوق المؤجر[207].
3. تشكيل لجان خاصة بشكلٍ دوري لدراسة الأضرار المترتبة على ضغط اللجوء [208].
4. مطالبة المجتمع الدولي بزيادة المعونة للأردن خاصة والدول المضيفة بشكل عام، لما تتحمله من كلفة اللجوء العالية [209].
5. حل مشاكل المياه بزيادة الضخ المائي لسد العجز الذي يزداد يومًا بعد يوم، إذ أصبحت الكثير من المناطق الأردنية لا تأتيها المياه بشكلٍ منتظم مما يضطر المواطنين إلى شراء المياه بأثمانٍ باهظة.[210]
6. فرض رقابة مشدّدة على أسعار السلع في المحال التجارية وعدم التلاعب بالأسعار وإعادة الدعم للمواطن الأردني فقط إذ أصبحت فاتورة المطبخ الأردني تساوي أكثر من نصف الدخل على الأقل [211].
ا. يجب الكشف بشكل دوري على بيوت السوريين لمعرفة الساكنين فيه ومطابقتها لعقد الإيجار وضبط المخالفين منهم أمنيًا واجتماعيًا وعماليًا[212].

<u>مناقشة نتائج التحديات والحلول التي طرحها اللاجئين والمجتمع المضيف:</u>

كشفت المقابلات مع عينة المجتمع المضيف أنه رغم حالات التعاطف التي أبدوها تجاه اللاجئين في بداية الازمة إلا أن هذا التعاطف بدأ يتحوّل ويتخذ أشكالاً سلبية تدريجيًا تجاه اللاجئين بشكل عام في الأبعاد الاجتماعية والعمل والإسكان والأجور والتعليم والصحة على التوالي.

كشفت المقابلات المباشرة مع المجتمع المضيف واللاجئين أن الطرفين قد عانى من المشكلات نفسها، فبينما شدّد أغلب أفراد العينة على الأذى النفسي الذي يتعرضون له من اللاجئين. اعتبر اللاجئون أن التنمر والتحرش هي المعضلة الكبرى، لذا فقد الطرفان ثقتهم ببعضهما البعض. واشترك الطرفان في شكلٍ غير متساوي في طرح مشاكل العمل كالبطالة وانخفاض الأجور وصعوبة إيجاد سكن رخيص بسبب ضغط اللجوء واستمراره، وبيّنت المقابلات معاناة الطرفين في التعليم من حيث ازدحام المدارس والصفوف وارتفاع تكاليف التعليم الخاص مع فارق بسيط في رسوم التعليم العالي للاجئين الذين يدفعون رسومًا دولية. وتحدث بعض أفراد العينتين بألم كبير عن معاناتهم في قضايا العلاج وارتفاع أسعار العلاج وأسعار الطاقة وضعف المياه. ونظرًا لأن لدى كل طرف له بعض مشاكله وعاداته وتقاليده الخاصة، فقد عَبرَ أفراد العينتين عن صعوبة الاندماج بشكل واضح.
لقد ارتأت العينتين ضرورة حل مشاكلهم بشكلٍ ودي من خلال تشكيل لجان محلية مشتركة في الأحياء السكنية أو من قِبل المسؤولين المحليين لحلِ مشاكل الأذى النفسي والتنمر والخلافات الناتجة عن السكن والإيجار وتبعاته. واتفقت وجهة نظر الطرفين على نشر التوعية والتقريب بين الطلبة من اللاجئين والمحليين، مشدّدين على أن المعلمين من الطرفين ووزارة التربية الأردنية هي الجهة الوحيدة القادرة على

[205] -مقابلة المجتمع المضيف 2.
[206] -المرجع السابق.
[207] مقابلة المجتمع المضيف 5.
[208] مقابلة المجتمع المضيف 6.
[209] المرجع السابق.
[210] -المرجع السابق.
[211] -مقابلة المجتمع المضيف 7.
[212] -مقابلة المجتمع المضيف 10.

القيام بذلك. واقترح بعض أفراد العينتين ضرورة إيجاد مقترحات عقلانية لحل المشاكل بين الطرفين مثل إيجاد صندوق شكاوى مشترك بينهم ونشر ثقافة التقارب بين اللاجئين والمجتمع المضيف.

ورأى الطرفان أن تعاون الجهات الرسمية والمحلية هو السبيل الوحيد لتحقيق العدالة بين الجميع. وحمّل بعض أفراد العينتين المنظمات الدولية المسؤولية الكبرى في عدم تأمين وظائف إضافية للمجتمع المضيف واللاجئين على السواء مما زاد من مشاكل العمل والبطالة فروقات الأجور بين الطرفين. لذا شدد بعض أفراد العينتين على مطالبة المجتمع الدولي بزيادة المعونة للأردن لمواجهة كلفة اللجوء المالية وتحدياته الاقتصادية.
وكشفت المقابلات مع بعض أفراد المجتمع المضيف على أن النظرة الى اللاجئين لم تبلغ مرحلة الأزمة، فمهما بلغت مشاكل اللاجئين سيبقون ضيوفًا على البلد وليس من الضروري النظرة لهم كغرباء، فهذا يزيد من حدة المشاكل بدل حلها. وأوضح الطرفان على أن المعضلة الكبرى تكمن في انفصال الطرفين عن بعضهم البعض ولذا هناك ضرورة لانخراط اللاجئين في المجتمع الأردني بحكم قرب الجغرافيا والتاريخ والنسب وغيرها من العوامل.

وارتأى الطرفان أن المشاكل الرئيسة المشتركة كالعمل والصحة والإسكان وانخفاض مستوى الدخل والبطالة للطرفين هي مسؤولية الجهات الرسمية والمجتمع الدولي، أما المشاكل الاجتماعية هي مسؤولية المجتمع المحلي وهو كفيل بحلها من خلال اللجان المشتركة بين الطرفين. وأوضح بعض أفراد

العينتين بشكلٍ صريح في أن الطرفين سيستمران في المعاناة ما استمر اللجوء، وأن طول الزمن اللجوء وحده كفيلٌ بإيجاد ألفة اجتماعية وإذابة هذه الخلافات على حساب مشاكل العمل والصحة والخدمات المختلفة التي ستزداد بسبب ظروف البلد المضيف الصعبة في الإمكانيات المحدودة، بالإضافة لصعوبة عودة اللاجئين على بلدهم.

الفصل الرابع

نتائج المرحلة الثانية

عرض وتحليل نتائج المقابلات مع الخبراء وصناع القرار

أثر تدفق اللاجئين على الخدمات التالية: المياه والطاقة والخدمات الصحية والتعليمية والتوظيف

كشف تحليل مجموعات العمل المركزة للخبراء وصناع القرار أن الهجرة القسرية قد شكّلت أحد أهم تحديات الأردن الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والخدمية وفي مقدمتها اللجوء السوري واستمرار الصراعات والنزاعات في الدول المجاورة. بينما قل حجم الالتزامات المالية من قبل المجتمع الدولي والمانحين تجاه اللاجئين السوريين في الأردن خلال العام الماضي (2021) حيث تحمّل الأردن أعباء مالية كبيرة لسد الالتزامات الموجهة للاجئين زادت عن حجم الدعم المقدم له.[213]

أكد مجموع الخبراء وصناع القرار من عينة الدراسة على أن للجوء السوري أثر في الضغط على المياه في الأردن. حيث قال أحدهم إن "الأردن بطبيعته فقير في الموارد الطبيعية، فهو ثاني أفقر بلد في العالم في المياه". وأضاف آخر أن "الأردن يفتقر إلى المساحات الخضراء وقلة الأمطار وانعدام المياه السطحية من أنهار وبحيرات وغلبة المساحات الجافة الجرداء لتكون أكثر من 85% من مساحة البلاد وخاصة في محافظة المفرق وبدرجة أقل أعتقد في محافظة إربد"[214]. وشدّد الخبير ذاته أنه و"بقدوم اللاجئين السوريين تجاوز عدد السكان القدرة الاستيعابية للأرض [215] Land Carrying Capacity وأصبح الاستنزاف هو العنوان الرئيسي للعلاقة بين السكان والأرض"[216]. وعلّق خبير آخر أنه "بسبب اللجوء زادت نسبة الطلب على المياه حوالي 40-50% وهذا كان واضح في محافظات معينة التي تعتمد الآبار الجوفية التي سيتم استنزافها في فترة من الفترات"[217]. وعقّب خبير آخر أن "هذه الحالة هي منتهى الخطورة في ظل التغيرات المناخية المتسارعة وعدم استقرار المنطقة وتواضع النمو الاقتصادي الأردني وتغاضي دولة الأصل (سوريا) عن كل ما يحتاجه مواطنيها من رعاية ومتابعة ومعونة."[218]

وأضاف صانع قرار يعمل في وزارة المياه أن "موعد استنفاد المياه في الأردن قد اقترب بسبب الزيادة السكانية الكبيرة والتي تلت تدفق اللاجئين السوريين"[219]. وأفاد أنه في السنوات الماضية، ارتفع الطلب الإجمالي على المياه ليصل بين 35- 40٪ في اربد والمفرق نتيجة استضافة اللاجئين السوريين[220]. وأفادت صانعة قرار أخرى "لوحظ أن طلب اللاجئين على المياه في المجتمعات الأكثر استضافة للاجئين قد زاد بشكل ملحوظ، مما تسبّب بضرر كبير على قطاع المياه في هذه المناطق"[221]. وأضاف خبير (باحث في منظمة دولية) بأن "متوسط الإمدادات اليومية من المياه في البلديات الشمالية قد انخفض عما كان عليه قبل اللجوء"، حيث يعيش معظم اللاجئين السوريين على "أقل من 30 لترًا في اليوم للشخص الواحد"[222] .
وأضاف خبير آخر أنه وفي مدينة المفرق، ازداد العجز المائي حتى وصل أربعة أضعاف بسبب الضغوط الناجمة عن تدفّق اللاجئين السوريين[223]. وأكّد صانع قرار في وزارة المياه أنه "قبل 12 عامًا كانت حصة الفرد للأردني 80 لترًا في اليوم أما حاليًا فهي من 40-50 لترًا في اليوم".[224]
وشدّد صانع قرار آخر على أن المواطنين الأردنيين واللاجئين السوريين قد تقاسموا المياه المتوفرة وبالتالي شحت كميات المياه التي يتم تزويد الأردنيين بها من أجل تزويد اللاجئين بما يكفي من المياه مما دعى غالبية المواطنين في مناطق الشمال "على عدم المحافظة على المياه أو التوفير بالمياه خوفًا من أن توجّه

[213] تم البحث عن هذه الأرقام في مراجع المواقع الاكترونية
الأردن يتحمل 65 % من أعباء اللجوء سنويًا ((addustour.com
[214] مقابلات هذه المرحلة هي من الخبراء وصناع القرار
مقابلة 6
[215] توضح القدرة الاستيعابية للأرض ما إذا كانت موارد الأراضي المحلية تستخدم بشكل فعال لدعم الأنشطة الاقتصادية/السكان. يمكن تقييم القدوة الاستيعابية للأرض من خلال نهجين: الأول تحليل البصمة البيئية والثاني طريقة نظام الفهرسة. للمزيد من المعلومات يرجى الرجوع الى
What is land carrying capacity? – Short-Facts
[216] المرجع السابق
[217] مقابلة 3
[218] مقابلة 19
[219] مقابلة 5
[220] تم التحقق من هذه المعلومة بالرجوع الى المواقع الالكترونية. "تدفق اللاجئين السوريين في الأردن: الأثر على قطاع المياه-الأردن"
Influx of Syrian Refugees in Jordan | Effects on the Water Sector - Jordan | ReliefWeb
[221] مقابلة 2
[222] مقابلة 7 وقد تم التحقق من هذه المعلومة بالرجوع الى المواقع الالكترونية
أزمة اللاجئين السوريين في الأردن تفاقم التحدّيات السياسية والاقتصادية | البحرين - صحيفة الوسط البحرينية - مملكة البحرين ((alwasatnews.com
[223] مقابلة 20
[224] مقابلة 5. تم التحقق من هذه المعلومة بالرجوع الى دراسة منشورة من مؤسسة كارنيغي
أزمة اللاجئين في الأردن - مركز كارنيغي للشرق الأوسط - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ((carnegie-mec.org

الموارد المائية غير المستخدمة إلى اللاجئين من قبل المسؤولين والحكومة"[225]. وعقّبت خبيرة أن المنافسة على المياه بين الأردنيين والسوريين هدّدت قطاع المياه في الأردن واصفة ما حدث ب "الضخ الجائر" من أجل تزويد اللاجئين بالمياه[226] .

بدوره، قال خبير إن "وزارة المياه والري قامت بتخصيص آبار ووصل هذه الآبار بالشبكات وتزويد اللاجئين السوريين بالكميات الكافية في المخيمات". وأضاف آخر أنه تنتج عن المياه مياه عادمة حيث تم تزويد مخيمات اللاجئين بمحطات معالجة مياه عادمة تفي بالغرض لكيلا تتأثر البيئة الأردنية واللاجئين و المواطنين الأردنيين[227]. وعرض صانع قرار آخر بعض التحديات على قطاع المياه مثل "زيادة فاقد المياه" حيث وصل فاقد المياه في بعض المناطق 48-50% نتيجة سرقات تحصل على طول خط الناقل المائي والتوزيع المائي في بعض القرى والمناطق"[228] .وأضاف آخر أن "الأردن استطاع تطوير مياه الديسي وضخها إلى مناطق الشمال في الاردن ولكن ذلك أدى إلى أزمة تتمثل ب "استنزاف المياه الجوفية ولا يبقى لنا في المستقبل حل غير تحلية مياه العقبة"[229].

وذكر بعض الخبراء وصناع القرار من عينة الدراسة أن أهم التحديات التي تواجه القطاع الصحي في الأردن هي بسبب أزمة اللجوء والهجرة القسرية. وأضافت صانعة قرار أنه "لما بدأ اللجوء السوري أصدرت الحكومة قرار لمعالجة أي لاجئ سوري في أي مستشفى أو أي مركز صحي مجانًا على حساب المملكة الاردنية الهاشمية ما أدى إلى ضغط على البنية التحتية الصحية واستنزاف للموارد المالية للموازنة العامة للدولة[230]" ونوّهت أخرى أن أزمة اللجوء وجائحة كورونا فاقمت الضغط على القطاع الصحي ما أثر على نظام الرعاية الصحية والخدمات المقدمة للأردنيين"[231]. وأكدت صانعة قرار أنه وقبل أزمة اللجوء تم إنشاء العديد من مراكز الرعاية الصحية لتأمين وصول خدمات الرعاية للمواطنين قريبة من أماكن سكناهم تقريبا 10 كيلومترات[232]. قال خبير آخر إنه ومع ازدياد تدفق اللاجئين وبدء تقديم الرعاية الصحية المجانية لهم فاق استقبال عدد المرضى من المواطنين واللاجئين الطاقة الاستيعابية لهذه المراكز وازداد النقص في الأدوية واللقاحات[233]. وبالتالي ضاعت جهود الحكومة في تطوير القطاع الصحي بحسب صانع قرار[234] .

كما أضاف أحد الخبراء أن ازدياد الضغط على الموارد المالية في القطاع الصحي والخدمات المقدمة للمرضى اللاجئين ومع ازدياد أعداد زيارات المرضى إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات، مما دفع الأردنيين لتلقي العلاج في المراكز والمستشفيات الخاصة مما زاد كلفة العلاج على الأردنيين[235].

بدوره صرّح صانع قرار بأن المجتمع الدولي قصّر في جوانب دعم السوريين من الناحية الصحية وأن التمويل لم يوجه لتحسين أو توسعة البنية التحتية مثل توسعة المستشفيات والمراكز الصحية[236]. وأضاف خبير انه وفي نفس الوقت أصبح هناك تغيير في أولويات الحكومة الاردنية خاصة أولويات الإنفاق الرأسمالي على مشاريع تنموية[237].

أكّد الخبراء وصناع القرار بالمجمل أن اللجوء السوري حدث بشكل مفاجئ حيث أدى إلى ارباك كل القطاعات وخاصة قطاع الطاقة. وعند بدء اللجوء كان هناك تحدي لقطاع الطاقة لبناء شبكات تغذي المخيمات. وأخبر صانع قرار أن "المنظمات الدولية ساعدت بالتمويل، ولكن لم تكن كافية حيث تحمّلت الحكومة الأردنية جزءاً من نفقات إنشاء البنية التحتية لتغذية المخيمات"[238]. وأضاف صانع قرار أن "شيءً إيجابيًا حصل وهو بناء محطات توليد كهرباء بالطاقة شمسية تخفّف من الحمل الكهربائي على النظام الكهربائي الأردني.

[225] مقابلة 4
[226] مقابلة 14
[227] مقابلة 17
[228] مقابلة 7. تم ذكر هذه النسبة من قبل وزير المياه والتي نشرت في المواقع الالكترونية وزير المياه: 48% نسبة فاقد المياه على مستوى المملكة ((almamlakatv.com
[229] مقابلة 6
[230] مقابلة 12
[231] مقابلة 13
[232] مقابلة 2
[233] مقابلة 20
[234] مقابلة 6
[235] مقابلة 8
[236] مقابلة 6
[237] مقابلة 3
[238] مقابلة 4

حيث تم بناء محطات بقدرات 12 و15 ميغاواط و بتمويل من دول صديقة وراعية للاجئين حيث ساهمت بتخفيف المشكلة في المخيمات الكبيرة"[239] .وبالنسبة لخبير آخر قال إنه "اعتبارا من بداية أبريل 2022 تم تطبيق تعرفة جديدة وهذه التعرفة ستحل مشكلة ضغط اللاجئين على مشكلة الطاقة لأن اللاجئ السوري غير مشمول في الدعم وبالتالي سيدفع التكلفة الحقيقية"[240].

وبحسب صانع قرار "يوجد في الاردن استطاعة توليدية تزيد عن الاحتياج حيث يحتاج الأردن 3500 ميغاواط لكن يوجد لدينا أكثر من 5500 ميغاواط والتي يدفع عليها حوالي 380 الى 400 مليون سنوي إلى القطاع الخاص لعدم استخدام هذه الاستطاعة التوليدية التي تشكل بنسبة 20% من الاتفاقيات الموقعة مع جهات القطاع الخاص"[241]. وأضاف آخر أنه "ما تم من بنية تحتية في قطاع الكهرباء هو بمجمله إن لم يكن بنسبة 99% هو قروض تحت بند مساعدات ومساعدات يعني قروض ومنح...الخ "[242] أخبر آخر أن زيادة الاستهلاك يعني زيادة التلوث وهل تم ملاحظة هذه النقطة من المجتمع الدولي والمنظمات الدولية للتحويل إلى الطاقة المتجددة؟[243] وآخر قال إنه "تم المبالغة في بناء مشاريع الطاقة المتجددة في الأردن"[244].

كما أقر خبراء وصناع قرار أن هنالك تحديات تواجه قطاع التعليم بسبب ضغط اللجوء. حيث أشار خبيران في التعليم والتعليم العالي أن جانب التعليم من الجوانب الخدماتية التي تقدمها المملكة الأردنية الهاشمية مجانًا للتعليم الأساسي والثانوي لكل من على أرض المملكة ومع تدفق اللاجئين أصبح هناك ضغط كبير على المحافظات المستهدفة من قبل اللاجئين لاسيما في أربعة محافظات و لكن سنركز على المفرق وإربد[245]. وأضافت إحدى الخبيرات أن محافظة المفرق لها خصوصية خاصة عن إربد لوجود مخيم للاجئين حيث زادت أعداد الطلبة في الصفوف بأشكال كبيرة ما اضطر وزارة التربية والتعليم العمل على نظام الفترات (صباحي مسائي) في المدارس وقد خصّصت عدد لا بأس به من المدارس خاصة في قصبة المفرق لأعداد السوريين واستحدثت مدارس خاصة في المخيمات[246] و هي تضم أعداد كبيرة ما زاد الضغط على وجود المعلم الجيد حيث "اضطرت وزارة التربية على أن تشتغل على معلمين تم تأهيلهم ولكن خبراتهم قليلة لتقديم الخدمة التعليمية".[247]

وبحسب صانع قرار فإن "المنظمات اشتغلت على النظام التعليمي أو غير الرسمي مثل المواد الاستدراكية والتي تفعّلت بشكل كبير عند السوريين بسبب انقطاعهم الطويل عن التعليم او حتى تأخرهم في بلادهم dropout و [248] "remedial education. وأثنى خبير آخر على كلام السابق، "بعضهم كانوا يوصلوا لعمر معين وما يلتحقوا في المدارس، لكنهم عندما وجدوا الأردن بلد مضيف أدركوا أهمية الحاجة للشهادة، أما بالنسبة لإربد فهو نفس الوضع في المفرق و لكن التمركز كان في مدارس إربد القصبة (مركز المدينة) أما في بقية المدارس في القرى كان يوجد فقط مدرسة أو مدرستين في باقي ألوية اربد"[249].

وقد أشارت خبيرة إلى موضوع تسرب الطلبة اللاجئين من المدارس، حيث قالت: "هل كل السوريين في سن التعليم من 6 الى 17 سنة في المدرسة يدرسون في المدارس؟ حسب تقرير اليونيسيف لعام 2020 فإن حوالي 33-35% (50000 طفل سوري) هم خارج المدارس.[250] ولماذا هم خارج المدارس؟ حيث هذا يعتبر كقنبلة موقوتة في الجوانب الاجتماعية والأمية وجوانب التسرب و عمالة الأطفال التي ارتفعت نسبتها ارتفاعًا ملحوظًا خلال الأزمة السورية وبالرجوع إلى تقرير منظمة العمل الدولية لعام (2021) فإن حوالي "43.2 % من أطفال اللاجئين السوريين يعملون في الزراعة، و42.6% يعملون في الخدمات، و14.2% يعملون

[239] مقابلة 9
[240] مقابلة 8
[241] مقابلة 11
[242] مقابلة 6
[243] مقابلة 17
[244] مقابلة 3
[245] مقابلة 1,8
[246] مقابلة 16. تم التحقق من هذه المعلومة بالرجوع الى المواقع الاكترونية
موقع خبرني : مدارس خاصة في مخيمات السوريين ((khaberni.com
[247] مقابلة 15
[248] مقابلة 1. يشير مصطلح Drop out أو التسرب من التعليم الى ترك الطالب للمدرسة دون استيفاء متطلبات التخرج. - Dropping out Wikipedia
بينما يشير مصطلح remedial education التعليم التعويضي أو التنموي الى مساعدة الطلاب من اجل تحقيق الكفاءات المتوقعة في المهارات الاكاديمية الأساسية مثل القراءة والكتابة والحساب. Remedial education - Wikipedia
[249] مقابلة 8
[250] تقرير بأحدث البيانات حول الأطفال خارج المدرسة في الأردن قبل جائحة كوفيد-19 ((unicef.org

في الصناعة". [251] مما سيؤثر بشكل سلبي على المجتمع الأردني[252]. وبحسب خبير آخر فإن بعض الحلول التي قدمتها مؤسسات المجتمع المدني للحد من التسرب من المدارس هي "إعطاء كفالات حيث يوجد 10 آلاف طالب مكفول حيث أن هذه المؤسسات لا تتكفل بأي طالب من غير شهادات المدارس وبالتالي بعض الأهالي جعلوا أبناءهم يعودون إلى المدارس من أجل الحصول على الكفالة"[253]

شدّد خبير أن "الكثير من المنظمات عملت على الجانب التعليمي وكان التركيز كبير جدًا على الطلبة السوريين ويهمنا ايضًا أن يكون التركيز على الطلبة الأردنيين في المناطق المتأثرة من اللجوء السوري بأن يوازي حجم العمل الذي يجرى على الطلبة السوريين"[254].

أضاف آخر، لم يعط الانتباه إلى البنية التحتية التعليمية بشكل جيد[255]" وتساءل، "أين هي المدارس والغرف الصفية التي بناها المجتمع الدولي بما فيها المنظمات الدولية حيث يوجد في بعض القرى في المفرق يكاد عدد اللاجئين السوريين فيها أكثر من السكان الأصليين و لكن لم تبنى مدرسة ولا مختبرات ولا تعليم رياض الأطفال حيث ركزنا على عمليات و قائمة عمليات من دون بناء شيء مستدام حيث تم العمل على المشاريع من قبل المنظمات الدولية من غير استدامة (الاستدامة غائبة)[256].

وأثنى آخر على هذا الطرح حيث أضاف أن "مؤتمر لندن عندما أقر مساعدات بمبلغ 2 مليار و100 مليون دولار[257] وتقدم على مدار 3 سنوات كان من ضمنها إنشاء بنية تحتية يعني بناء مدارس من خلال المتابعة لملف اللاجئين السوريين، لكن لم يتم استحداث مدارس جديدة للاجئين السوريين. حيث أن المدارس للطلبة الأردنيين متهالكة والبنية التحتية بها إشكالية فكيف ستكون إذا ارتفع فيها الضغط"[258] .

وأخبر صانع قرار أنه "تم طرح في 2018 لأخذ نسبة 13% من منحة (NGOS) وتوضع في صندوق لدعم البنى التحتية في القطاعات المختلفة لكن تم رفض هذا الاقتراح. التمويل الموجّه للدولة تأتي على شكل قروض ويوجد حل آخر وهو إدارة التمويل القادم لل (NGOS) حوالي 900 مليون سنويًا والذي يقدم على شكل برامج و يجب إعادة توجيهه لبناء البنى التحتية في قطاعات مختلفة ويمكن تشغيل هذه المنحة في المجتمع"259 .

وأفادت أخرى "أنه في بداية اللجوء كانت مشكلة الطلبة السوريين مع المناهج أكثر من الذهاب للمدرسة و ثانيًا هل الطالب عنده المقدرة للذهاب إلى المدارس وهل يمكن استيعابهم. حيث يوجد مشكلة كبيرة لاندماج الطلاب السوريين مع المجتمع المحيط[260]". وعند طرح أحد الخبراء تجارب دول مستضيفة أخرى للاجئين رد خبير آخر أنه "لا وجه للمقارنة بين البينة التحتية في تركيا، ألمانيا، بلجيكا، أميركا، كندا والأردن"[261].

وعلّق آخر: "مشكلة المجتمع الدولي لا يلتزم بالتزاماته مع اللاجئين في الأردن حيث أن خطة الاستجابة من العام الماضي لم يفِ المجتمع الدولي بالتزاماته المقررة بها إلا بجزء يسير حيث لم تتجاوز النسبة 25% من قيمة الدعم الموعودة في الأردن، والأردن يتحمل أعباءًا كبيرة جدًا بإيواء اللاجئين"[262]. الجهات الرسمية في الأردن ليس لديها المقدرة في التعامل مع هذا الموضوع أو تسويق لاستقطاب الدول الأخرى "أو أن تعمل كما عملت دولة البحرين مثلًا والتي دعمت بناء مدارس داخل المخيم"[263] .

[251] عمل الأطفال يزداد الى 160 مليون طفل — في أول ارتفاع منذ عقدين ((ilo.org
[252] مقابلة 2
[253] مقابلة 1
[254] مقابلة 7
[255] مقابلة 6
[256] مقابلة 6
[257] لم يزودنا الخبير بمرجع لهذه المعلومة. وبعد البحث عن هذه المعلومة في المواقع الالكترونية وجدنا أنه " بحلول موعد مؤتمر المانحين حول سوريا في لندن في شباط/فبراير 2016، تمّ التعهُّد بتقديم 12 مليار دولار لمساعدة اللّاجئين السّوريين، وعُرفت الخطة باسم «اتّفاق الأردن». واشتملت البنود على تقديم مبلغ 1.7 مليار دولار على شكل منح وعلى مدى ثلاث سنوات من أجل دعم مشاريع البنية التحتية؛ وإعفاء لعشر سنوات من قواعد الاتّحاد الأوروبّي للمنشأ (حاجز للتعرفة الجمركيّة) للمُنْتِجين في الأردن الذين يستوفون حصّة عمالةٍ من اللاّجئين السوريين، والتزام الحكومة الأردنية بخلق مئتي ألف «فرصة عمل» للسوريين.
التوظيف مقابل المنح: عن تجربة الأردن في تشغيل اللاجئين السوريين - iber7 | حبر
[258] مقابلة 4
[259] مقابلة 6
[260] مقابلة 15
[261] مقابلة 10
[262] مقابلة 3. تم التحقق من المعلومة بالرجوع الى المواقع الالكترونية
الأردن يتحمل 65 % من أعباء اللجوء سنويا ((addustour.com
[263] مقابلة 16

بالإضافة إلى ذلك، عزا أغلبية الخبراء وصناع القرار وجود تحديات في قطاع التوظيف والمنافسة على الوظائف في سوق العمل الأردني بسبب ضغط اللجوء السوري في الأردن. حيث أفاد أحد صناع القرار أنه "قد سمح للسوريين في العمل في قطاعات معينة وفي قطاعات أغلقت"[264].

وأضاف آخر أنه منذ أزمة اللجوء، أصبح هناك ضغط كبير على قطاع العمل وقام المانحون بالضغط على الحكومة لتشغيل السوريين ومن ثم تصبح هذه قروض على الأردن وقد طلب البنك الدولي 120 ألف تصريح لتشغيل اللاجئين السوريين[265] . بينما ذكر خبير آخر أن حجم العمالة السورية في السوق الأردني تجاوز الـ 300 ألف بالإضافة لعمالة الأطفال[266].

وذكر خبير آخر أن المجتمع الدولي كان يركز على تدريب وتأهيل السوري وبنفس الوقت مطلوب من الحكومة الأردنية إيجاد فرص عمل للسوريين[267] .

وبحسب رأي خبير آخر فإنه "لم يعامل حجم التوظيف بين السوريين والأردنيين بحسب نسبة السكان"[268]. وأكد آخر: "تراوحت نسبة البطالة في الأردن عام 2011 بين 12-12.5 %[269] ولكن العام الماضي أصبحت 25%[270] ومن أحد الأسباب هو توظيف العمالة السورية في قطاعات مختلفة ساعد في ذلك المجتمع الدولي من خلال تأهيلهم، وفي نفس الوقت تم الفرض على الأردني نسب غير عادلة في عملية التوظيف والتشغيل والتدريب"[271]. "يوجد 50% من الشباب الأردنيين من عمر 17-25 عاطل عن العمل منهم إناث بنسبة 32% والذكور حوالي 21% في عام 2020"[272]. وقام خبير آخر بعمل حسبة نسبية بسيطة حيث أفاد: "لو رفعنا العمر إلى 29 تصبح النسبة 65% ولو رفع العمر إلى 39 تصبح النسبة 85%"[273] وتزداد هذه النسبة بين الجامعيين[274]. تزداد نسبة العاطلين عن العمل بين الإناث ولو اطلعنا على المشاركة الاقتصادية للمرأة لا تزال 13,7% منذ 12 سنة مضت[275].

وبحسب خبير آخر قامت المنظمات الدولية والمجتمع الدولي بتأمين العمل للاجئين من داخل المنزل وقد وفروا لهم التمويل والتجهيزات والتدريب الذي لم يتوفر للأردنيين[276] .حيث أفاد أحد صناع القرار أن "السوريين حصلوا على تدريبات متشابهة في المحتوى والمضمون والأهداف وذلك للحصول على الدعم المالي المقرر للمواصلات والتدريب ولم يكن له أثر فعلي في رفع كفاياتهم أو إدماجهم في سوق العمل"[277] .وقد تساءل أحدهم "هل هناك رؤية سياسية في العالم حول اللاجئين السوريين أو نعمل تحت ضغط دولي على إدماج السوري مع المجتمع الأردني وبذلك يكون لا عودة لهم لبلدهم؟"[278] الضغط الديموغرافي في السنوات العشر القادمة وتأثيره المستقبلي على اللجوء في الأردن

[264] مقابلة 6
[265] مقابلة 8. بعد البحث عن هذه المعلومة في المواقع الالكترونية وجدنا مقالا بعنوان "التوظيف مقابل المنح: عن تجربة الأردن في تشغيل اللاجئين السوريين حيث"
أقر وزير التخطيط عماد فاخوري أن مسيرة الأردن لخلق مئتى ألف وظيفة للّاجئين تقدّمت ببطء، إلا أنّ نجاحها سيحدده جذب الاستثمارات. وقال فاخوري إن وزارة العمل وفّرت «ما يقرب من 73 ألف تصريح عمل قانوني للّاجئين السوريين»، ثلثهم تقريبًا في وظائف جديدة."
التوظيف مقابل المنح: عن تجربة الأردن في تشغيل اللاجئين السوريين - iber7 | حبر
[266] مقابلة 3. بعد البحث عن هذه المعلومة في الدراسات المنشورة وعلى المواقع الالكترونية وجدنا أن احد المحاضرين الذي قدم محاضرة لطلبة الجامعات بعنوان "واقع الأردن 2020 بالأرقام" قد نشر في إحدى المواقع الالكترونية أن "عدد العمال السوريين في الأردن هو 21000".
واقع الأردن بالأرقام 2020 | كُتاب سرايا | وكالة أنباء سرايا الإخبارية - حرية سقفها السماء ((sarayanews.com
[267] مقابلة 19
[268] مقابلة 2
[269] مقابلة 18. بحسب تقرير دائرة الإحصاءات العامة فإن معدل البطالة بلغ 12.9% في عام 2011.
التوزيع النسبي للعاملين في منشآت القطاعين العام والخاص حسب الجنس للسنوات 2002-2006 ((d34l7003f1n5sg.cloudfront.net
[270] بحسب تقرير دائرة الإحصاءات العامة فإن معدل البطالة لعام 2021 بلغ 25% في الربع الأول, 24.8% في الربع الثاني, 23.2% في الربع الثالث, 23.3% في الربع الرابع
العمالة والبطالة – دائرة الإحصاءات العامة ((dos.gov.jo
[271] مقابلة 6
[272] مقابلة 6. تم التحقق من هذه المعلومة على المواقع الالكترونية
449 ألف امرأة نشيطة اقتصادياً في الأردن منهن 147 ألف عاطلات عن العمل | موقع عمان نت ((ammannet.net
[273] مقابلة 3
[274] مقابلة 1
[275] مقابلة 4. تم التحقق من هذه المعلومة من المواقع الالكترونية
14% معدل المشاركة الاقتصادية للنساء في الأردن | شرق وغرب | وكالة عمون الاخبارية ((ammonnews.net
[276] مقابلة 8
[277] مقابلة 6
[278] مقابلة 19

بإجماع الخبراء وصناع القرار، من المتوقع أن يستمر الضغط الديموغرافي للسنوات العشر القادمة دون تغيير يذكر. بل ستتفاقم آثار هذا الضغط على المياه والطاقة والخدمات الصحية والتعليمية[279] إضافة إلى الضغط باتجاه مزيد من البطالة للعمالة الأردنية نتيجة لدخول اللاجئين إلى أسواق العمل الأردنية بشروط توظيف بسيطة وأجور أقل من العمالة الأردنية[280]. الأمر الذي سيؤدي إلى اتساع مساحة الفقر بعد أن قفزت خلال السنوات العشر الماضية من 13.1% (الربع الثالث 2012) إلى 22.8% (الربع الثاني 2022) وبلغت البطالة بين الذكور 20.5% (الربع الأول 2022) والإناث بمعدل 31.5%[281].

وليس من المتوقع عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم إلا بأعداد ضئيلة لا تذكر[282]. وبرأي أحد صناع القرار "حسب الأرقام الدولية فإن تغيرًا ملحوظًا في أعداد اللاجئين لا يتوقع أن يظهر قبل عام 2026 إذا تحسنت الأوضاع في سوريا واستقرت سياسيًا وسكانيًا واقتصاديًا ومن المتوقع أن يبقى أكثر من 60% من اللاجئين حيث هم، ليستقروا نهائيًا في الأردن"[283] .

وبحسب صانع قرار آخر فإن بلد الأصل سوريا لم تبدي أي اهتمامًا إنسانيًا بمواطنيها. بل إن المياه التي كان يفترض أن تصل من نهر اليرموك إلى سد الوحدة في حدود 97 مليون م^3 سنويًا وهي حق أردني بموجب الاتفاقيات الدولية وبموجب اتفاق عام 1987 مع سوريا انقطعت تمامًا علمًا بأن جملة استهلاك اللاجئين السوريين من المياه تتجاوز 50 مليون مترًا مكعبًا سنويًا وهي كمية ضخمة بالنسبة لإمكانات الأردن المائية[284] .

وقد أشار أحد صناع القرار "لا يوجد رؤية واضحة للمجتمع الدولي حول حل للأزمة السورية في المنطقة كاملة ولكن المؤشرات على العمل على الحصول على دعم للسوريين وتأهيلهم وتوفير فرص عمل لهم هي كلها عمليات إدماج كاملة في المجتمع الاردني و هذا يعتبر عنصر مخاطرة"[285] "العنصر الخطير الآخر هو النمو السكاني حيث النمو السكاني في الأردن بين الأردنيين يشكل حوالي 2.2 بينما النمو السكاني بين السوريين عالي جدًا"[286]
ولخص أحد صناع القرار[287] الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والخدمية والثقافية والصحية والمواردية التي كانت وستستمر للسنوات القادمة:

- ارتفاع أسعار المواد الغذائية
- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة
- انخفاض نصيب الفرد من المياه إلى 80م^{3}سنويًا مقارنة بخط الحد الأدنى من المياه والذي يفترض أن لا يقل عن 1000م^{3}سنويًا.
- تآكل الأراضي الزراعية.
- زيادة تلوث البيئة.
- زيادة تلوث أحواض المياه الجوفية.
-
- استنزاف أحواض المياه الجوفية ليتبقى 2 حوض من أصل 12 حوضًا .

[279] مقابلة 1
[280] مقابلة 7
[281] مقابلة 1 . تم التحقق من هذه المعلومة من دائرة الإحصاءات العامة 22.8% معدل البطالة خلال الربع الاول من عام 2022 – دائرة الإحصاءات العامة ((dos.gov.jo
[282] مقابلة 10
[283] مقابلة 1
[284] مقابلة 4
[285] مقابلة 6
[286] مقابلة 2 . تم التحقق من هذه المعلومة فبحسب المجلس الأعلى للسكان فان النمو السكاني لدى اللاجئين السوريين 1.9% وهو ثابت خلال الفترة بين 2015 و2025.
الأردن يضع "فرضيات" لازدياد عدد اللاجئين السوريين على أراضيه - I24NEWS
[287] مقابلة 1

- اختلال منظومة الثقافة المجتمعية.
- توسع انتشار المخدرات والجريمة.
- ازدحام المدارس بكل الأعباء التربوية والتعليمية.
- الضغط على الخدمات الصحية آدائيًا واقتصاديًا.
- الكثير من السوريين يتاح لهم التعليم الجامعي مجانًا من المنح المقدمة لهم من المنظمات ولكن ماذا عن المواطنين؟.[288]
- يجب أن يكون هناك عدالة كاملة بين السوريين والمواطنين. (التعامل بنسب حسب أعداد المواطنين) في سوق العمل.[289]
- لا يوجد اتفاقيات لبناء واستثمار في البنية التحتية ويجب إعادة توجيه الاتفاقيات مع الـNGOS.[290]
- فيما أضاف آخر أن الشكل الديموغرافي للسنوات العشر القادمة يعتمد على:

I. تصاعد أو تراجع أو ثبات الأزمة السورية الداخلية، فالتصاعد قد يقود لموجة أخرى، لكن نعتقد ان ذلك هو الاحتمال الأضعف، وأن الأزمة تميل للتسوية أو المراوحة في الوضع الحالي، مما يبقي نسبة التغيير في أعداد اللاجئين محدودًا.
II. انعكاسات الأزمات الدولية على المنطقة لاسيما مستويات الدخل والغذاء.
III. استمرار مستويات الاستقرار السياسي في الأردن في التحسن.
IV. تراجع مستويات الدعم والمساعدات الدولية للأردن بسبب الاضطرابات الدولية في أوكرانيا أو احتمال انفجار الأزمة داخل أوروبا أو اشتعال أزمة تايوان بين الصين والولايات المتحدة خاصة بعد نوفمبر 2020 القادم[291].

البعد السياسي

"لعل الإشكالية السياسية الكبرى في مسألة اللاجئين (سوريين وسواهم) تتمثل في "غياب بلد الأصل عن المشهد". وهنا نلاحظ نقصًا أو خللًا في القوانين الدولية والقوانين الإنسانية. إذ أنها لا تضع أي مسؤولية على بلد الأصل تجاه المواطنين الذين يضطرون للهرب إلى أقرب بلد تسمح لهم بالدخول للنجاة بأرواحهم وبمجرد دخولهم يصبح البلد المضيف مسؤولًا عن سلامتهم بالمعنى الشامل أي من حيث الأمن والصحة والمياه والغذاء وفيما بعد التعليم والعمل. أما بلد الأصل وبعد ان يستقر فيه الحال فلا مساءلة له. وهذا جعل الهجرة واللجوء مصدر راحة لنظام الحكم في بلد الأصل لأنه تخلص من عبء كتلة سكانية".[292]

<u>مناقشة نتائج التحديات التي يعاني منها المجتمع المضيف من وجهة نظر الخبراء وصناع القرار.</u>

أجمع الخبراء وصناع القرار على أن هنالك تحديات كثيرة صاحبت اللجوء السوري في الأردن. وقد سبب اللجوء الضغط على الموارد الخدمية مثل الصحة والتعليم. حيث أجمع الخبراء وصناع القرار أن الضغط على البنية التحتية لهذين القطاعين قد زاد بشكل كبير بسبب ضغط اللجوء أن الدعم المقدم من الدول المانحة لم يتم صرفه لتحسين البنية التحتية. وأكّد الأغلبية أيضًا أن استخدام اللاجئين السوريين لهذه الخدمات قد فاق الطاقة الاستيعابية المفروضة للمدارس والمراكز الصحية والمستشفيات مما أثر على نوع الخدمة المقدمة في هذين القطاعين. وأكد الغالبية أن الدول المانحة قد قصرت في جوانب الدعم

[288] مقابلة 8
[289] مقابلة 6
[290] مقابلة 6
[291] مقابلة 19
[292] مقابلة 19

المقدم للاجئين السوريين في القطاعين التعليمي والصحي مما دفع الأردن لتغطية جانب من هذه التكاليف من الموازنة العامة وبالتالي إرهاق الدولة اقتصاديًا.

أما بالنسبة لقطاع الطاقة، فقد أجمع الخبراء وصناع القرار على أن ضغط اللجوء السوري قد أربك قطاع الطاقة حيث واجه هذا القطاع في البداية تحديًا يتعلق ببناء شبكات توفر الطاقة للمخيمات. وبما أن التمويل المقدم من الدول المانحة لم يكن كافيًا أيضًا، فقد تحمّلت الحكومة الأردنية جزءًا من نفقات إنشاء بنية تحتية لتوفير الطاقة للاجئين في المخيمات. وأضافوا أيضًا أن زيادة استهلاك الطاقة يعني زيادة التلوث ويجب أن يؤخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار وأن يتم إيجاد حلول له من قبل المجتمع الدولي.

فيما يخص قطاع المياه، فإن الأردن، وبحسب الخبراء وصناع القرار، هي دولة شحيحة بالمياه وقد ازداد الوضع سوءًا مع تدفق اللاجئين السوريين. وتبعًا لذلك انخفض متوسط الإمدادات اليومية من المياه في المدن التي يعيش بها اللاجئون بنسبةٍ كبير. فمن المفترض أن تكون حصة الفرد الواحد يوميًا 80 لترًا، لكن يجب على اللاجئين السوريين العيش على أقل من 30 لتر يوميًا وذلك لتفادي استنزاف المياه. وفي المقابل أجمع الخبراء على زيادة نسبة فاقد المياه بسبب سرقة المياه على طول خط الناقل وبسبب المنافسة الكبيرة بين اللاجئين والمجتمع المضيف على المياه مما دعا كلا الطرفين إلى عدم الاهتمام بقضية عدم إهدار المياه.

وأثار الخبراء وصناع القرار التحديات التي تواجه قطاع التوظيف بسبب المنافسة بين اللاجئين السوريين والأردنيين في بعض الأعمال مثل الزراعة والمهن المختلفة. وبحسب آرائهم فإن اللاجئين السوريين قد تم تمكينهم بمهن مختلفة من خلال منح التدريب المقدمة لهم من قبل المنظمات وأن هذه الفرص لم تتح للأردنيين. وبالتالي، فإن المنافسة بين اللاجئين والأردنيين على سوق العمل أدى إلى زيادة نسبة الفقر وارتفاع معدل البطالة في الأردن.

<u>الحلول الممكنة لدفع التغيير بمساعدة المجتمع المضيف وصناع القرار.</u>

- تعزيز الاعتماد الذاتي بين اللاجئين والفئات المستضعفة من المجتمع المحلي[293].
- التوظيف الأمثل للاجئين والموازنة بينهم وبين الأردنيين في الحصول على العمل.[294]
- إجراء الدراسات المسحية لواقع التعليم والتدريب والمهارات التي يمتلكها اللاجئين وتوجيهها في سوق العمل.
- بناء مجتمع لجوء مكتفي ذاتيًا.
- إعادة النظر في التمويلات الخارجية من المجتمع الدولي والتزاماته المالية نحو اللاجئين واستخدامها استخدام أمثل يعزّز الاقتصاد الأردني ويبني مجتمع لجوء مكتفٍ اقتصاديًا.
- النظر والتركيز بشكل أكبر على مسألة المياه.[295]
- تجديد شبكات تزويد مياه البلدية التي تحتاج إلى إعادة تأهيل والعمل على تحديثها بما يحقّق الفائدة للأردنيين والسوريين على حدٍ سواء[296].
- التزام الجانب السوري بالاتفاقيات الدولية المبرمة بخصوص المياه وخاصة فيما يتعلق كميات المياه الواجب وصولها من نهر اليرموك إلى سد الوحدة[297].
- توجيه المساعدات المالية من الدول المانحة في الأيام القادمة نحو إنشاء محطة تحلية مياه باستطاعة 50 أو 70 مليون مترًا مكعبًا سنويًا لسد احتياجات اللاجئين من المياه.[298]

[293] مقابلة 2
[294] المرجع السابق
[295] مقابلة 5
[296] مقابلة 11
[297] مقابلة 5
[298] مقابلة 6

قطاع الطاقة

- بناء محطات توليد الطاقة في الأماكن التي يكثر بها تجمعات اللاجئين.[299]
- الاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة بإنشاء مشاريع الطاقة الشمسية لتوفير الكهرباء.[300]
- الدعم والتمويل والتزام المجتمع الدولي بأداء التزاماته نحو مشكلة اللجوء.[301]
- إثارة قضية عدم التزام المجتمع الدولي والجهات المانحة نحو الأردن فيما يخص قضايا اللاجئين في المحافل الدولية للضغط عليهم للحصول على الدعم.[302]
- إعادة توجيه المساعدات المالية للمخيمات وتشجيع اللاجئين على إنشاء مشاريعهم الريادية الخاصة مثل إنشاء ورش مهنية لإنتاج أشياء مفيدة.[303]
- اقترح أحد الخبراء الضغط على الدول المانحة والمجتمع الدولي للحصول على دعم وهذا يستدعي أن يثار الموضوع في المحافل الدولية.[304]
- أكد صانع قرار أنه يجب إعادة توجيه التمويلات للمخيمات وتشجيع اللاجئين على إنشاء ورش وبرامج وإنتاج أشياء مفيدة. وتوجيه التمويل بشكل صحيح سيكون كافي تحت مظلة مؤسسية[305].

البنى التحتية والخدمات

- توجيه التمويل من الجهات المانحة في الأيام القادمة لبناء البنى التحتية والخدمات والحفاظ على استدامتها. [306] وقد أشار خبير إلى أنه لابد من إدارة التمويل القادم من ال (NGOS) والذي تبلغ قيمته حوالي 900 مليون سنويًا ويقدم على شكل برامج، حيث يجب إعادة توجيهه لبناء البنى التحتية في قطاعات مختلفة و يمكن تشغيل هذه المنحة في المجتمع"[307].
- عمل دراسة حول اللاجئين السوريين كفئات من ناحية التعليم والتدريب ونرى ما هي مهاراتهم وتوجيهها في سوق العمل.[308]
- إعادة النظر في التمويلات الخارجية واستخدامها الاستخدام الأمثل.[309]

التوصيات

خلال السنوات القادمة لابد من:

- زيادة التواصل الأردني من خلال وزارة الداخلية ووزارة التخطيط وبالتعاون مع مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية/ جامعة اليرموك مع منظمات اللاجئين أو هيئات حقوق الإنسان لتخفيف أعباء اللجوء على الأردن خاصة للحد من مشاكل البطالة والفقر والتسرب من المدارس.

- التركيز من قبل المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني بالتعاون مع مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية/ جامعة اليرموك، على عقد برامج توعوية وتدريبية تتعلق بتغيير الاتجاهات نحو السوريين ونحو الأردنيين لكل من اللاجئين السوريين والأردنيين ولتجذير مبدأ التعايش السلمي واحترام الآخر مما ينعكس إيجابًا على علاقة أبناء المجتمع المضيف باللاجئين وكذلك الأمر بالنسبة للاجئين وعلاقتهم بأبناء المجتمع المضيف.

[299] مقابلة 4
[300] مقابلة 9
[301] مقابلة 6
[302] المرجع السابق
[303] المرجع السابق
[304] مقابلة 12
[305] مقابلة 2
[306] مقابلة 6
[307] المرجع السابق
[308] مقابلة 8
[309] مقابلة 7

- استثمار اللاجئين من قبل الحكومة الأردنية ممثلة بوزارة العمل وكذلك القطاع الخاص كفرصة وعدم اعتبارهم عبء وخاصة باستثمار مهاراتهم المهنية في سوق العمل وتجذير فكر ريادة الأعمال لديهم وترجمتها إلى مشاريع ريادية مما ينعكس إيجابًا على تحسين الأوضاع الاقتصادية للاجئين وبناء مجتمعات لجوء مكتفية ذاتيًا وكذلك زيادة مساهمتهم في الاقتصاد الأردني.

- توجيه الحكومة الأردنية بالتعاون مع المجتمع الدولي ًاجزء من المنح المقدمة للاجئين لصيانة البنية التحتية وتطويرها وإنشائها والحفاظ عليها واستدامتها، وإنشاء مشاريع تتعلق بقطاع المياه مثل تحسين شبكة المياه وصيانتها لتقليل الفاقد من المياه بالإضافة إلى إنشاء محطات تنقية المياه ومشاريع الطاقة مثل إنشاء محطات جديدة لتوليد طاقة واستخدام الطاقة النظيفة المتجددة من خلال مشاريع الطاقة الشمسية، وفصل البلديات للنفايات في المصدر واستثمار النفايات العضوية الناتجة من المخيمات في انتاج غاز الميثان وتوليد الطاقة مما سيسهم في تقليل الضغط على هذه القطاعات ويحسن نوعية الخدمة المقدمة للاجئين والأردنيين على حد سواء.

- وضع وزارة التخطيط بالتعاون مع ممثلي الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية ومركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية/ جامعة اليرموك، استراتيجية شمولية للاجئين وتطوير خطة شمولية لتحديد البرامج التنفيذية والمشاريع الموجهة للاجئين مما سيكون لهما أكبر الأثر في توحيد الجهود لدعم اللاجئين من قبل الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية وتجنب التكرار والتقاطع في تنفيذ البرامج والمشاريع وتعظيم الفائدة منها.

- إنشاء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون مع الوزارات المعنية والمنظمات الدولية ومركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية/ جامعة اليرموك، قاعدة بيانات شمولية تتضمن اللاجئين وأوضاعهم الديمغرافية والصحية والتعليمية والاقتصادية والمعونات التي يحصلون عليها تبعًا للجهات المختلفة والبرامج والمشاريع التي يلتحقون بها، يطلع عليها جميع المعنيون وجميع الشركاء لتجنب الهدر في أموال المنح وتكرار الخدمات والمعونات والبرامج والمشاريع الموجهة للاجئين وتوسيع شريحة المستفيدين بالإضافة إلى دعم القرارات الاستراتيجية بالاستناد الى المعلومة الدقيقة والمحدثة .

- قيام مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، بالتعاون مع ممثلي الاتحاد الأوروبي في الأردن والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني وجميع المانحين والشركاء بتقييم أثر البرامج والمشاريع المقدمة للاجئين وخاصة التي تعنى برفع كفاياتهم ومهاراتهم للالتحاق بسوق العمل أو إنشاء مشاريعهم الريادية أو ذات الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية أو التعليمية، مما سيكون له الأثر الأكبر في الخطط المستقبلية لهذه الجهات والبرامج والمشاريع ذات الأهمية وذات الأثر والتي يمكن التوسع والاستمرار بها وتضمينها ضمن برامجها التنفيذية والابتعاد عن المشاريع والبرامج عديمة أو محدودة الأثر.

Freiheit.org